الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٢

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

International Research Foundation

FRASER INSTITUTE

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٢

سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي

ميغيل سرفانتس و فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان

معهد فريزر

٢٠١٢

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٢ م محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الاقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

عمل مؤلفي هذا الكتاب بشكل مستقل والآراء الواردة تعبر عنهم ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه يؤيدون أو يعارضون جهة سياسية أو مشرع ضد أخر.

ونظرا لمشاركة المؤلف الرئيسي لهذا العمل سالم بن ناصر الإسماعيلي مهنيا في ترويج الاستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

تاريخ الإصدار: نوفمبر ٢٠١٢م

تم تصميم الغلاف بواسطة بيل راي

مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

الناشر: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: قطعة ٧٣٩٩ شارع ٢٨، متفرع من الشارع ٩، المقطم، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: mahrosacenter@gmail.com

الاقتباس من هذا العمل

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي وعزان البوسعيدي وميغيل سرفانتس وفريد مكماهون.

العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي : التقرير السنوي لعام ٢٠١٢م.

الناشر: معهد فريزر

تاريخ النشر: ٢٠١٢م

نسخة إلكترونية متوفرة في http://www.freetheworld.com و
http://www.fraserinstitute.org

معلومات الفهرسة

ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨ –

الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٢م / سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي وميغيل سرفانتس و فريد مكماهون.

الرمز : ٣-٢٦٠-٨٨٩٧٥-٠-٩٧٨ (الطبعة ٢٠١٢)

المحتويات

نبذة عن المؤلفين	٥
شكر وتقدير	٧
نبذة عن المشاركين في النشر	٨
مقدمة	١٠
بحث حول الحرية الاقتصادية	١٥
ملخصات الدول	١٩
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي	٣١
جداول البيانات	٣٧
ملحق: ملاحظات توضيحية	٦٣
المراجع	٧٦
مصادر البيانات	٨١

نبذة عن المؤلفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات والفنون الحرة والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة من جامعات بريطانية وأمريكية وعمل الإسماعيلي في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية منذ عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٦ كمدير عام، وتم تعيينه في عام ١٩٩٦ كنائب رئيس مجلس الإدارة وكرئيس تنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ، وهو مؤسس ورئيس مؤسسة البحوث الدولية وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر ونشر الإسماعيلي عدة أوراق علمية في مواضيع الثقافة والإدارة والاقتصاد وكذلك تمكّن من نشر كتابين في ثقافة الشركات، وأيضا أصبح عضوا في عدد من الشركات الخاصة في مجال الخدمات المالية والطاقة على حسب مقدرته الشخصية.

ونظرا لمشاركة سالم بن ناصر الإسماعيلي مهنيا في ترويج الاستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

عمل عزان بن قاسم البوسعيدي كإقتصادي في عدد من الأقسام المتعلقة بالبحوث والاستثمارات والتسويق في عمان وكذلك يعمل كرئيس تنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في عمان والتي تعتبر مؤسسة مستقلة وغير ربحية، وحصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عُمان وعلى ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة.

ميغيل سرفانتس

ميغيل آنجل سرفانتس خبير اقتصادي يتولى البحوث الدولية لمعهد فريزر وحاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في الباسو وحاضر في جامعة فانييه وهو يحاضر حاليا في كلية مونتريال للإعمال وعمل كمنسق لطبعات الإستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين لأعوام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١٢/٢٠١١

وطبعات ٢٠٠٩و ٢٠١٠و ٢٠١١و ٢٠١٢ من استبيان معهد فريزر للوقود العالمي وطبعات ٢٠١٠ و ٢٠١١ من استبيان الحرية الاقتصادية في العالم العربي.

فريد مكماهون

يترأس فريد مكماهون كرسي الدكتور مايكل ووكر لرئاسة البحوث في الحرية الاقتصادية في معهد فريزر بكندا ويدير مشروع الحرية الاقتصادية في المعهد والذي ينشر أو يشارك في نشر التقارير السنوية للحرية الاقتصادية في العالم والحرية الاقتصادية في شمال أمريكا وهذا العمل الذي يحمل عنوان الحرية الاقتصادية في العالم العربي ويقوم بتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية للمؤسسات الفكرية المستقلة في ما يقارب ٩٠ دولة ومنطقة، وقام بكتابة العديد من الكتب مثل كتاب (النظر إلى الحصان، الهدية في الفم) ويبحث هذا الكتاب آثار التحولات الاتحادية على المناطق المطلة على المحيط الأطلسي بكندا والذي فاز بجائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة وكتاب الطريق إلى النمو والذي يشرح كيف يصبح أداء الاقتصاد السيئ مزدهر مع مقدمة كتبها رئيس الوزراء الايرلندي السابق جون بروتون وكتاب التراجع عن النمو ويتحدث عن المناطق المطلة على المحيط الأطلسي بكندا والاقتصاد الكلي السلبي مع مقدمة كتبها روبرت منديل الحائز على جائزة نوبل.

شكر وتقدير

نشكر مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية القاهرة بمصر في جعل هذا الكتاب يرى النور وبالأخص نشكر د. رونالد ميناردوس مدير مكتب القاهرة للدعم الذي قدّمه وكذلك نشكر مؤسسة أوريا فرع كندا لدعمهم لهذا المشروع.

ونود أيضا أن نشكر مايكل والكر العضو السابق في معهد فريزر وجيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا و روبرت لاوسون من جامعة جنوب ميثوديست على الأفكار التي قدّموها والمساعدة التي بادروا فيها لدعم هذا المشروع.

تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه يؤيدون أو يعارضون جهة سياسية أو مشرع ضد أخر.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي منظمة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية ملتزمة بتعزيز السياسات الليبرالية، وتم تأسيسها في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وحاز التأسيس على سمعة واسعة في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحرية.

ولخلق مجتمع منفتح، تم توجيه المنظمة بواسطة المبادئ الليبرالية ورسالتها التي تتضمن التسامح المتبادل وقبول التنوع، وأثبتت المبادئ الأساسية للمؤسسة مثل حماية حقوق الأنسان وتطبيق سيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل في الحياة العامة والشخصية على مر القرون، ويتم العمل على التثقيف السياسي والاستشارات السياسية والتدريب والحوار في ألمانيا وفي مكاتب المؤسسة في أكثر من ٥٠ دولة في أنحاء العالم.

الموقع الإلكتروني:< http:// www.freiheit.org >

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عُمان في عام ٢٠٠٥ كمنظمة غير حكومية ومستقلة وغير ربحية ومقرها في عُمان لإجراء البحوث على القضايا الاقتصادية المحلية والدولية مع التركيز على العالم العربي ووضعت المؤسسة جدول أعمالها البحثية والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي اعتماداً على مدخلات موظفيها الباحثين وهيئة التحرير وأصحاب الخبرة وتحافظ المؤسسة على العمل المنظم مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وأنحاء أخرى في العالم وتعتبر المؤسسة عضو في شبكة الحرية الاقتصادية في معهد فريزر.

وتتلخص رؤية مؤسسة البحوث الدولية في إيجاد الثروة وفرص العمل من خلال الترويج للحرية الاقتصادية ، وتتمثل مهمتها في القياس والبحث والتواصل مع جمهور عالمي بخصوص أثر الأسواق التنافسية مع وجود السياسات الاقتصادية الحرة على رفاهية الأفراد.

ويتكون مجلس الأمناء من أعضاء رفيعي المستوى في القطاع الخاص من منظمات مختلفة، وشرعت المؤسسة في إنشاء شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية والتي ستساعد في البحث عن القضايا الاقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: .<http://www.irfoman.org/>

معهد فريزر

تتمثل رؤية معهد فريزر في خلق عالم حر ومزدهر حيث يستفيد الأفراد من الاختيارات الإضافية والأسواق التنافسية والمسؤولية الشخصية، أما رؤية المعهد فتتمثل في قياس ودراسة أثر الأسواق التنافسية وتدخل الحكومات على رفاهية الأفراد.

تأسس معهد فريزر في عام ١٩٧٤ وهي منظمة كندية بحثية وتعليمية وتتوزع أفرعها في أمريكا الشمالية ولها شركاء دوليين في ما يقارب ٩٠ دولة وإقليم، ويتم تمويل المعهد عن طريق مساهمات الضرائب من آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات ومن أجل حماية استقلاليتها لا يقبل المعهد المنح المقدمة من الحكومة أو العقود البحثية.

الموقع الالكتروني: ;<http://www.fraserinstitute.org>
.<http://www.freetheworld.com>

مقدمة

الحرية الاقتصادية هي عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد وأمن حقوق ملكية الأفراد. إن استيعاب آليات الحرية الاقتصادية سهلة، حيث يجب أن يستفيد كلا الطرفين من أي معاملة اقتصادية وأي معاملة لا تفيد كلا الطرفين يجب رفضها من قبل الطرف الأقل استفادة. ولهذا الأمر تأثير مباشر على الاقتصاد حيث يصبح المستهلكون الذين لهم حق اختيار المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية والسعر المناسب ويصبح على التُجار تحسين السعر والجودة المتعلقة بالمنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة وبدون ذلك لن يتمكن الزبائن من تداول المنتجات بحُرية.

هذا هو التقرير التاسع عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي حيث تم نشر التقرير الأول بواسطة نفس مؤلفي تقرير التنافسية في العالم العربي في عام ٢٠٠٥ م(لوبيز – كلاروس وشواب، ٢٠٠٥) وتم نشر التقرير الثاني والطبعات التالية بواسطة مؤسسة البحوث الدولية في عُمان ومعهد فريزر وفي عام ٢٠٠٨ م أصبحت مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية - مكتب القاهرة ناشر مشارك للتقرير.

ويضيف المؤشر في هذا التقرير بيانات للعام ٢٠١٠ م وهي أقرب سنة تتوافر لها المعلومات وكذلك تم احتساب النتائج من السنوات السابقة مرة أخرى عن طريق استخدام بيانات منقحة من البنك الدولي لأعمالها القائمة ومؤشرات التنمية العالمية لقواعد البيانات، وتم تضمين تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي في سلسلة التقارير السنوية للحرية الاقتصادية في العالم (جوارتني ولاوسون وهال، ٢٠١١، ٢٠١٢).

ويستقطب تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي الانتباه كل سنة منذ بداية إصداره، وتأتي أهميته من كونه أداة لقياس مدى حرية الدول العربية اقتصادياً، ويشير أيضا إلى أهمية المشاريع في انتشال الأفراد والأسر من الفقر وخصوصا بعد الأحداث الأخيرة في بعض الدول في العالم العربي.

ويرى البعض أن الوضع في المنطقة يقلل من فرص التوصل إلى تحسن في مستوى الحرية الاقتصادية ، في حين يرى آخرون عكس ذلك ومع ذلك فقد اوضحت البيانات التجريبية والبحوث المكثفة علاقة ايجابية بين النتائج العالية في مؤشر الحرية الاقتصادية وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ وبين المؤشرات ذات الصلة الأكثر اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والعمر الافتراضي للأفراد ومؤشر التنمية البشرية وغيرها (انظر المناقشة في هذا التقرير).

ومن المقترح أن العامل الأول للمخاطر الحالية والمستقبلية في العالم العربي يتمثل في حقيقة أن المنطقة بأكملها لا تنتج فرص عمل كافية للشباب(طبقا لمؤشرات التنمية في العالم على مدى السنوات الخمس الماضية حيث تتوفر البيانات والتي توضح نسبة الباحثين عن عمل بين الشباب والتي تزيد عن ٢٠% (البنك الدولي، ٢٠١٢: إجمالي الباحثين عن عمل بين الشباب(% من القوى العاملة، ومتوسط الأعمار ما بين ١٥ – ٢٤)، وبالتالي يمكن للحرية الاقتصادية أن تصبح هدف عام من أجل ضمان التدفق الحر لرؤوس الأموال والموارد البشرية والتي من شأنها أن تنتج فرص العمل المطلوبة وربما أكثر من ذلك إذا ما توافقت مع سياسات حكومية سليمة وقيادة متوازنة من الناحية السياسية.

وتعتبر هذه النتائج مهمة جدا للمستثمرين والشركات العاملة وحتى لأولئك الذين ينظرون للعمل في المنطقة، والجوانب التي يشملها هذا المؤشر مهمة لكل مستثمر والحصول على نتائج عالية في هذه المجالات يرسل رسائل ايجابية لهؤلاء المستثمرين، ويمكن التخطيط ورسم الهيكلة الواضحة لتطوير المناخ المناسب للمستثمرين في العالم العربي في المجالات التي يتناولها هذا التقرير والتي تعتبر من أفضل الممارسات في عالم الأعمال.

في هذا التقرير تتصدر مملكة البحرين قائمة أكثر الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية بنتيجة ٨,١ مقارنة مع ٨,٠ في تقرير العام الماضي وهو ما جعلها تحافظ على المركز الأول، وطالما اعتبرت البحرين المركز المالي في المنطقة مع وجود عدد كبير من البنوك الدولية التي تخدم منطقة الخليج بأكملها من البحرين ويرجع ذلك لمرونة وجاذبية القوانين المنظمة للقطاع

المالي والتي تعكسها البيانات الواردة في هذا التقرير ووجود الخدمات المالية عالية الجودة والتي بنيت على مر السنين على الرغم من الموارد الطبيعية المحدودة مقارنة مع جيرانها.

وتتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول مع مملكة البحرين وأعلى بمرتبة واحدة بمجموع نقاط قدرها ٨,١ مقارنة مع ٧,٩ في تقرير العام الماضي، وعلى الرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية على نموها السريع واقتصادها الموجه نحو التصدير ما زالت تعتبر بيئة مناسبة للأعمال التجارية وذلك بوجود الأنظمة التي تسهل من أعمال المستثمر والتي توضحها البيانات المستخدمة في هذا التقرير وحاليا تمتلك الامارات ثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي بعد المملكة العربية السعودية من ناحية الحجم.

وتأتي المملكة الأردنية الهاشمية في المركز الثالث والتي قفزت خمس مراتب بمجموع نقاط وقدرها ٧,٩ مقارنة مع ٧,٤ في العام الماضي، واحتلت دولة الكويت المركز الرابع بمجموع نقاط وقدرها ٧,٨ والتي حافظت على مركزها منذ العام الماضي، وجاء في المركز الخامس لبنان والتي تقدمت بمركز واحد بمجموع نقاط وقدرها ٧,٦ مقارنة مع ٧,٥ في تقرير العام الماضي، أما سلطنة عمان فقد نزلت مرتبة واحدة مع الحفاظ على النتيجة وهي ٧,٦ والتي شهدت بعض التقدم من حيث التسهيلات في بعض اللوائح الاقتصادية واتخذت خطوات ايجابية من حيث النظم النقدية والقانونية.

واحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في القائمة على الرغم من زيادة إجمالي النقاط التي أحرزتها من ٥,٥ في تقرير السنة الماضية لتصبح ٥,٧ كأقل دولة من ناحية الحرية الاقتصادية في العالم العربي استنادا على التقرير واحتلت سوريا المرتبة الخامسة عشرة بنتيجة قدرها ٦,٢ وموريتانيا احتلت المرتبة السادسة عشرة بنتيجة قدرها ٦,٠.

ويشير التحليل إلى أن الدول في العالم العربي التي جعلت الاستثمار في التعليم ملحوظا لم تنجح بعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وذلك لصعوبة حصول القوى العاملة المتعلمة على فرص عمل مناسبة وهذا ما توضحه معدلات الباحثين عن عمل وسط خريجي الجامعات في العالم العربي (البنك الدولي، ٢٠١٢: معدل الإنفاق لكل طالب، والتعليم العالي (% من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد) ونسبة الباحثين عن عمل وسط التعليم العالي (% من إجمالي نسبة الباحثين عن عمل)، وهذا نتيجة لبيئة الأعمال التجارية المغلقة والتي لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ومن حيث حجم الإنفاق الحكومي، فقد احتلت لبنان المركز الأول في هذا التقرير وبنتيجة قدرها ٨,٨ وبزيادة وقدرها ٠,٩ نقطة مقارنة بتقرير العام الماضي، وبقيت جزر القمر في المرتبة الثانية في هذا المجال برصيد ٨ نقاط، كما حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الثالثة في هذا المجال على الرغم من زيادة وقدرها ٠,٥ نقطة والتي رفعت من مجموع النقاط التي حصلت عليها من ٧,٤ نقطة إلى ٧,٩ نقطة في مؤشر هذا العام.

أما من ناحية الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنتيجة قدرها ٨,٢ واحتلت عُمان المرتبة الثانية بمجموع نقاط وقدرها ٨,٠ بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة بنتيجة وقدرها ٧,٨ نقطة، ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية أدخلت خدمة مكاتب الائتمان والتي ساعدت في حماية مصالح الدائنين في ظل الاقتصاد الخليجي (بناء المعلومات، ٢٠١٢) وتملك المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي من حيث الحجم (البنك الدولي، ٢٠١٢: الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي عام ٢٠٠٠).

ومن ناحية السياسة النقدية فقد قفزت البحرين لمرتبتين بنتيجة وقدرها ٩,٣ والتي تقاسمت هذه المرتبة مع الكويت والتي حافظت على نفس النتيجة ٩,٣ في تقرير العام الماضي، وكما تم ذكره سابقا فإن البحرين تعتبر المركز المالي الأبرز في منطقة الخليج مع عدم توافر الأدوات المالية في الكثير من الأسواق العربية بينما تمتلك الكويت أقوى عملة نقدية في المنطقة والتي تم طرحها جزئيا بدلاً من ارتباطها بالدولار الأمريكي (٢٠٠٨، أغسطس ٢٨)، وتقاسمت الأردن والأراضي الفلسطينية المرتبة الثالثة بنتيجة وقدرها ٩,٠ وحافظت الأردن على نفس النتيجة التي حصدتها في السنة الماضية ولكن انخفضت النتيجة التي حققتها الأراضي الفلسطينية نقطة واحدة مقارنة بتقرير العام الماضي.

وبالنسبة لمجال حرية التبادل التجاري، احتلت البحرين المرتبة الأولى بنتيجة قدرها ٨,٤ حيث تقاسمت هذه النتيجة مع اليمن التي خسرت ٠,٣ نقطة مقارنة مع تقرير السنة الماضية واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بنتيجة وقدرها ٨,٣ نقطة بزيادة بسيطة مقارنة بالسنة الماضية قدرها ٨,٢.

ومن ناحية مجال إجراءات الائتمان والعمالة والأعمال التجارية، تصدرت البحرين الدول العربية في تقرير هذه السنة بنتيجة وقدرها ٨,٩ نقطة مقارنة مع ٨,٨ في السنة الماضية مع المحافظة على نفس المرتبة، وقفزت عُمان مرتبة واحدة بنتيجة وقدرها ٨,٣ نقطة لتحتل

المركز الثاني مقارنة بمركزها الثالث في تقرير السنة الماضية، واحتلت لبنان المرتبة الثالثة بنتيجة وقدرها ٨,١ نقطة والتي ارتفعت بمقدار٠,١ نقطة عن العام الماضي ومشاركة هذا المركز مع المملكة العربية السعودية والتي انخفضت بمقدار٠,٢ نقطة من ٨,٣ في تقرير السنة الماضية.

بحث حول الحرية الاقتصادية

قد تساعد الزيادة في الحرية الاقتصادية التي هي – في الواقع – عودة إلى النموذج العربي للتجارة الحرة والسوق المفتوحة، في مواجهة التحديات التي تم التطرق إليها آنفا، وتوليد الديناميكا الاقتصادية اللازمة لإيجاد فرص العمل والرخاء الذي تحتاج إليه المنطقة من أجل تحقيق مستقبل ناجح، حيث عملت الفترة التي كان فيها الاقتصاد موجها من قبل الحكومة على جلب تغيرات واستخدامات أخرى للسلطة الحكومية (تعتمد بشكل كبير على النماذج الأوربية الاشتراكية) من أجل توجيه الاقتصاد إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة من تحقيق التقدم والازدهار والرخاء في المنطقة.

وقد توصلت عدد كبير من الأبحاث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح ليعم الرخاء والازدهار، وخاصة بين الدول الناشئة. وأشارت دراسات تقوم على حقائق ثابتة تم إجراؤها في أهم المجلات الأكاديمية إلى أن الحرية الاقتصادية تعزز النمو والازدهار والعديد من النتائج الإيجابية الأخرى، إلا أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار ليست بالأمر الغريب، فالأفراد والجماعات يكونون أكثر قدرة على الاعتناء بأنفسهم عندما تتاح لهم الحرية للقيام بذلك بدون أية قيود خارجية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحرية الاقتصادية تتمتع بقيمة جوهرية، وهي مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالحريات الأخرى، إذ يجب أن يكون لدى الأفراد والأسر حقا متأصلا في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، حيث أن من شان ذلك أن يحررهم من الاعتماد على الحكومة، ويفتح الباب على مصراعيه للانفتاح على الحريات الأخرى.

إن من شان الحرية الاقتصادية أن تخلق حراكا اجتماعيا واقتصاديا إيجابيا، ففي الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية ، ينجح الناس من خلال المتاجرة بالسلع أو تقديم الخدمات التي يود الآخرين شراءها، وبمعنى آخر، فإن الناس يمضون قدما ويحققون النجاح من خلال تقديم المنافع للآخرين. وفي الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية ، ينمو الاقتصاد ببطء، إن كان ينمو أصلا، ويجني الناس المال بانتشار النزعة الريعية وتقييد الاحتمالات المتاحة للآخرين. في حال وجود الحرية الاقتصادية، يتم تحقيق أكبر المكاسب وأفضلها من خلال الناس الذين يقومون

بزيادة حجم الكعكة التي يقدمونها للآخرين، أما بدون الحرية الاقتصادية ، فإن أكبر المكاسب يحققها أولئك الذين يقطعون أكبر شريحة من الكعكة ويوقعون الضرر بالآخرين، ويعد هذا أحد الأسباب الرئيسية التي اظهرت أن الحرية الاقتصادية تعزز الديمقراطية والحريات الأخرى (جريسولد، ٢٠٠٤)، فالمجتمع الذي يكسب فيه الأفراد من خلال تحقيق الرخاء للأفراد الآخرين (بواسطة إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجون إليها) يختلف جذريا عن المجتمع حيث – في غياب الحرية الاقتصادية – وانتشار النزعة الريعية –قطع أكبر شريحة من الكعكة لنفسه – وادخار السلطة لإيذاء الآخرين وحرمانهم من الفائدة هي الطريقة لزيادة الثروة والقوة. ففي الأول، يؤدي الحراك الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي إلى مجتمع مستقر يسوده السلام والحضارة، ويتسم بالحرية، أما الثاني، فإن الحراك السلبي يولد الدوافع للحد من الحرية.

ومنذ نشر الطبعة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية العالمية في ١٩٩٦م – ومؤخرا – والمؤشرات المحلية والإقليمية كهذا المؤشر، أصبح هناك ما يربو على ٣٥٠ مقالا علمياً وسياسياً يستخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاقتصادية الاجتماعية الأخرى، وسوف نركز هنا وبإيجاز على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والازدهار.

بديهيا، قد يتوقع المرء أن الحرية الاقتصادية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والأعمال التجارية بتخصيص الموارد المتاحة لديها إلى الحد الأعلى للاستخدام، ولكنه في نهاية الأمر ليس سوى سؤالاً تجريبياً. أثبتت واحدة من أولى الدراسات، إيستون وولكر (١٩٩٧) أن التغيرات التي تم إجراءها على الحرية الاقتصادية كان لها أثر كبير على مستوى الدخل الثابت للدولة حتى بعد اعتبار مستوى التكنولوجيا والمستوى التعليمي للقوى العاملة ومستوى الاستثمار. وأظهرت دراسة تجريبية لدي هان وستورم (٢٠٠٠) أن التغييرات الإيجابية (أو السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات إيجابية (أو سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وبالرجوع إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره من قِبل جوارتني ولاسون وبلوك (١٩٩٦م)، وبيانات مستوى دخل الفرد في ثمانين دولة، أشارت النتائج إلى أنه بعد أخذ المستوى التعليمي، والاستثمار والنمو

السكاني في الاعتبار، فقد كان للتغييرات التي تم إجراؤها على الحرية الاقتصادية أثر كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام جوارتني ولاوسون (٢٠٠٤) بدراسة أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي ولكن بمزيد من التركيز على الاستثمار والإنتاجية، وقد وجدوا أن الحرية الاقتصادية تعزز الاستثمار بشكل كبير، حيث استطاعت الدول التي حققت معدلات أقل من ٥ للحرية الاقتصادية (لمعيار بتدرج من ٠ إلى ١٠– حيث القيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى للحرية الاقتصادية) من جذب ٨٤٥ دولار أمريكي للاستثمار لكل عامل خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٠م، و٦٨ دولار أمريكي لكل عامل في الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما استطاعت الدول التي حصلت على معدل أعلى من ٧ في الحرية الاقتصادية من جذب ١٠,٨٧١ دولار أمريكي في الاستثمار لكل عامل، تشمل ٣,١١٧ دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار يتميز بإنتاجية أعلى في الدول ذات الحرية الاقتصادية . وبالوقوف على الأسباب الثابتة التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية مثل الناتج الإجمالي المحلي الفردي الابتدائي، والموقع المداري، والموقع الساحلي، والتغير في الاستثمار البشري، والاستثمار العام، فقد وجد جوارتني ولاوسون أن زيادة بنسبة ١ بالمائة في نسبة الاستثمار الخاص في الناتج الإجمالي المحلي تؤدي إلى زيادة في معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,٣٣% في الدول الحرة اقتصادياً، وتؤدي الزيادة نفسها في الاستثمار الخاص في دولة تتمتع بحرية اقتصادية أقل إلى زيادة معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,١٩%. وبمعنى آخر، فإن الاستثمار في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية (بمعدل أعلى من ٧) له أثر إيجابي على النمو وصل إلى ٧٠% أعلى من الاستثمار في الدول التي لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية (معدل أقل من ٥)، وباستخدام نموذج التراجع نفسه، قام جوارتني ولاوسون بحساب أثر الحرية الاقتصادية على النمو العام من خلال دراسة النتائج المباشرة وغير المباشرة، وقد توصلوا إلى أنه لو قامت الدولة بزيادة الحرية الاقتصادية بنسبة وحدة واحدة، (باستخدام معيار من ٠ إلى ١٠) في الثمانينات، فإنا كانت ستشهد زيادة في النمو بنسبة ١,٩% بعد سنة من الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٠م. ونظرا لارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدوا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى الطويل أكثر من ثلثي التغير الداخلي في الناتج الإجمالي المحلي.

وتساهم الزيادة في الحرية الاقتصادية في الحد من الفقر (نورتون وجوارتني، ٢٠٠٨)، ولاسيما معدل الفقر دولار لكل يوم، حيث بلغ ٢٩,٧% في ٢٠٠٤ م في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها أقل من ٥، فيما بلغ ٧,٧% فقط في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها تتراوح بين ٦ و٧، وانخفض معدل الفقر دولارين لكل يوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% ومن ثم ٣٨,٩% عند انتقالك تصاعديا من الدول الأقل إلى الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية وفضلا عن ذلك، فإن زيادة بنسبة وحدة واحدة في معدل الحرية الاقتصادية العالمية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥م، حققت انخفاضا بنسبة ٥,٢١% في معدل الفقر دولار لكل يوم، و٥,٢٢% في معدل الفقر دولارين لكل يوم. وقام نورتون وجوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والمعايير الأخرى للازدهار وقد تبين أن ٧٢,٦% من سكان الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية لديهم مصادر مياه آمنة، مقارنة مع ١٠٠% في أغلب الدول الحرة اقتصادياً. كما أن متوسط العمر للأفراد في المجتمعات الحرة أكثر بحوالي ٢٠ سنة منه في المجتمعات غير الحرة، وغالباً ما تتميز الدول الحرة اقتصادياً بوجود ضعف عدد الأطباء لكل ١,٠٠٠ نسمة بخلاف غالبية الدول غير الحرة اقتصادياً، ولكل ١,٠٠٠ حالة ولادة، ينجو ٦٤ طفل آخرين زيادة عن النسبة التي تم **التوصل** إليها في المجتمعات التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية سنوياً، ولكل ألف طفل تحت سن الخامسة، ينجو ١٠٩ أطفال آخرين سنوياً في الدول التي ليست بها حرية اقتصادية.

الحاشية:

كمثال على المواد العلمية المكتوبة حول الحرية الاقتصادية، انظر الموقع الالكتروني http://www.freetheworld.com، وللحصول على ملخص لنصوص حول الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي، انظر بيرجرن، ٢٠٠٣، دوكولياجوس وأولوبوسوجلو، ٢٠٠٦، وجوارتني ولاوسون، وهول، ٢٠١١ : ١-٤.

ملخص الدول

يناقش هذا القسم كيفية حصول كل دولة من الدول العربية على النقاط التي حصلت عليها بالمقارنة مع السنوات الماضية وأيضا ستتم مناقشة البيانات التي توفرت للعام ٢٠١١م للحصول على المؤشر المحتمل للنتائج المستقبلية، حيث لم يؤثر ما يسمى "بالربيع العربي" على السياسة الاقتصادية بعمق في معظم الدول وإن كان هذا هو المفتاح لتلبية الطموحات من أجل حياة أفضل في العالم العربي، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من النتيجة الإجمالية لمصر والتي هي أكثر الشعوب العربية تعداداً لم تتغير هذه السنة وتقترح البيانات لعام ٢٠١١م بأنه سيكون هناك تدهور في سياستها الاقتصادية واحتمالية تراجع نتائجها كذلك بالنسبة للكويت أيضا ومن المرجح أيضا أن تنخفض نتيجة سوريا بسبب الصراع الجاري فيها مما يقلل مساحة وأمن تبادل الحرية الاقتصادية بينما تعمل على تقويض سيادة القانون، ومع ذلك فإنه من المحتمل إظهار تحسينات طفيفة في السياسة وخصوصا في المغرب وتونس والجزائر والتي تظهر تغيرات واعدة وبخاصة في الجزائر والتي تحتوي على قاعدة اقتصادية صغيرة.

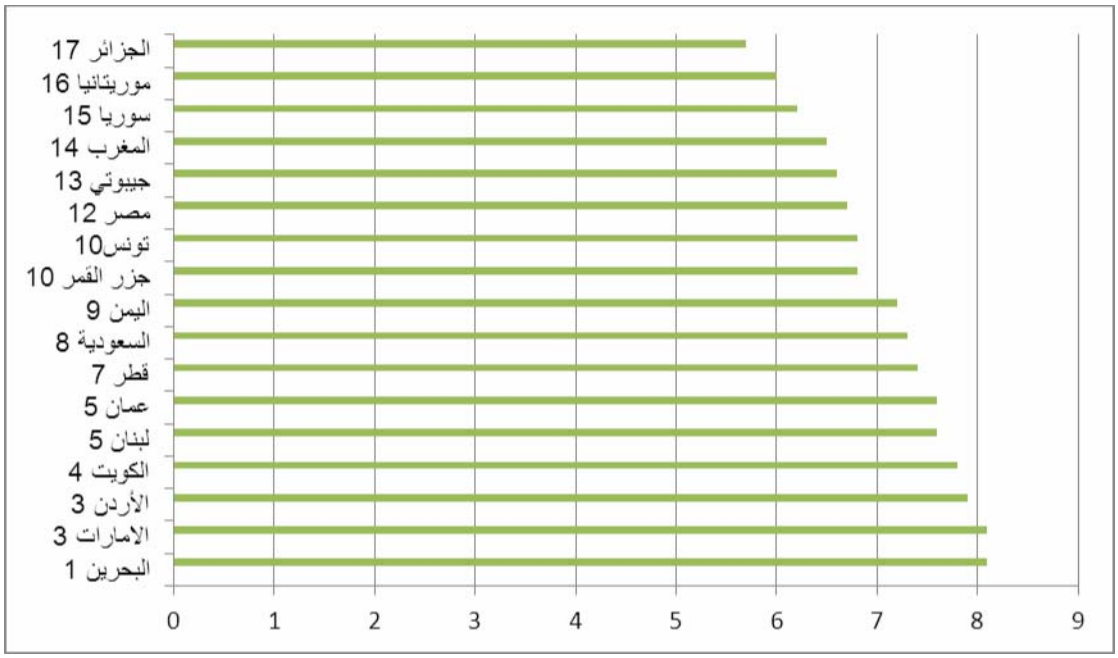

١ البحرين

أبقت البحرين على مكانتها واحتلت المركز الأول في تقرير هذه السنة بنتيجة وقدرها ٨,١ مع تغيير وقدره ٠,١ نقطة بالمقارنة مع نتيجة تقرير العام الماضي، وحافظت على نفس النتيجة في

مجال حجم الإنفاق الحكومي بنتيجة وقدرها ٦,٦ والتي انخفضت مرتبة واحدة عن تقرير العام الماضي والتي احتلت فيه المرتبة التاسعة ولم تتغير النتيجة في مجال الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية بنتيجة وقدرها ٧,٢ نقطة مما جعلها تحتل المركز التاسع، وتم تعزيز موقف البحرين كمركز مالي في منطقة الخليج من خلال تطويرها لمجال السياسة النقدية والتي احتلت بسببه المركز الأول بنتيجة وقدرها ٩,٣ نقطة مقارنة مع ٩,١ في العام الماضي والتي احتلت المركز الثالث، وفي مجال حرية التبادل التجاري فقد احتلت البحرين رأس قائمة المؤشر والتي قفزت فيه برتبة أعلى مقارنة بتقرير العام الماضي وبنفس النتيجة وهي ٨,٤ نقطة، وأخيراً كان هناك تطوير في مجال إجراءات العمالة والائتمان والعمل بزيادة ٠,١ نقطة مما حفظ مكانة البحرين في المركز الأول مقارنة بباقي الدول العربية.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط، تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١١م إلى أنه من المرجح أن تبقى نتيجة البحرين الاجمالية على نفس المستوى.

٢ الإمارات العربية المتحدة

انتقلت دولة الإمارات العربية إلى أعلى القائمة بعد أن ارتفعت نتيجتها الإجمالية ٠,٢ نقطة مقارنة مع ٨,١ نتيجتها في تقرير العام الماضي، وتحسنت النتيجة في مجال حجم الإنفاق الحكومي بنسبة ٠,٥ نقطة مع الحفاظ على المركز الثالث، وظلت نتيجة ٧,٧ نقطة وترتيبها في المركز الرابع نفسها في مجال الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية كما كانت في العام الماضي، وتطور أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال السياسة النقدية بمقدار نقطة واحدة ٠,١ مما أدى إلى تغيير مركزها من التاسع إلى السابع، وجاءت دولة الإمارات ثالثا بعد البحرين واليمن في مجال حرية التبادل التجاري مع الحفاظ على مركزها ولكن بتقدم نقطة واحدة ٠,١ عن النتيجة في تقرير السنة الماضية، وتقدمت الإمارات بفارق ٠,١ نقطة في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان وبذلك تقدمت بفارق مركزين من المركز الثامن لتصبح في المركز السادس.

■ التطلعات المستقبلية: تغيير بسيط – تشير البيانات الأولية إلى تغيير بسيط إيجابي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣ الأردن

شهدت الأردن تطور كبير في نتيجتها الإجمالية ٧،٩ في تقرير هذه السنة مما جعلها تحتل المركز الثالث كأكثر الدول من ناحية الحرية الاقتصادية في العالم العربي، مقارنة بنتيجتها في تقرير العام الماضي والذي بلغ ٧،٤ وحلولها في المركز الثامن، ففي مجال حجم الإنفاق الحكومي تقدمت الأردن بنتيجة وقدرها ٧,٥ نقطة وبزيادة وقدرها ٢,٥ نقطة واحتلت بذلك المرتبة الرابعة مقارنة بمركزها السادس عشر في تقرير السنة الماضية، ولم تتغير النتيجة ولا المرتبة في مجال الإطار القانوني وحماية الملكية الفكرية بنتيجة وقدرها ٧,٥ نقطة والمركز السابع، ومن ناحية مجال السياسة النقدية بقيت النتيجة على حالها عند ٩,٠ نقطة ولكنها انتقلت لتحتل المركز الثالث مقارنة بمركزها في العام الماضي. ولم يحدث تغيير في مجال حرية التبادل التجاري وبذلك ظلت في المركز الخامس بنتيجة وقدرها ٧,٩ نقطة، وتحسنت النتيجة في مجال إجراءات الأعمال والعمالة والائتمان بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح ٧,٧ وبذلك انتقلت من المركز السابع لتصبح في المركز الخامس في هذا التقرير.

■ التطلعات المستقبلية – مختلطة، تشير البيانات الأولية إلى أن الأردن ربما سيتيح حرية أكبر في مجالات الإنفاق الحكومي وفي خلق مساحة أكبر للحرية الاقتصادية ولكن هنالك أدلة تشير إلى أن هناك تراجع في مجال سيادة القانون بسبب التدخل العسكري.

٤ الكويت

نزلت الكويت مرتبة واحدة عن العام الماضي لتصبح في المركز الرابع بنفس النتيجة ٧,٨ نقطة، ونزل مركزها بمعدل مرتبتين في مجال حجم الإنفاق الحكومي على الرغم من ثبات النتيجة الإجمالية عند ٦,٧ نقطة وذلك من المركز السابع في تقرير عام ٢٠١١م لتنزل إلى المركز التاسع في تقرير هذا العام، ولم تتغير النتيجة (٧،٨ نقطة) ولا المركز(الثالث) في مجال الإطار القانوني وحماية الملكية، وتشاركت المركز الأول مع البحرين في مجال السياسة النقدية بنتيجة وقدرها ٩,٣ نقطة مع عدم وجود تغيير مقارنة بتقرير العام الماضي وارتفعت مرتبة واحدة في مجال حرية التبادل التجاري وبذلك انتقلت من المركز الثامن إلى السابع بتحسن نتيجته ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٧,٧، ولكن نزلت نتيجة الكويت في مجال إجراءات الأعمال والعمالة والائتمان بمعدل ٠,٥ نقطة بالمقارنة مع السنة الماضية مما أدى إلى تدني مركزها لتصبح في المركز السابع بعد أن احتلت المركز الخامس في تقرير العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية – هبوط: تشير الأدلة الأولية إلى أن الكويت تسمح بالزيادة في مجال حجم الإنفاق الحكومي وتسمح لمجال نمو الأموال بالتسارع.

٥ لبنان

تتشارك لبنان المرتبة الخامسة مع عُمان في تقرير هذا العام، فقد تحسنت نتيجة لبنان بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٧,٥ نقطة هذا العام، واستحقت لبنان أفضل أداء في العالم العربي في مجال حجم الإنفاق الحكومي بنتيجة أفضل بمقدار ٠,٦ نقاط لتنتقل النتيجة من ٨,٢ إلى ٨,٨ على الرغم من حصولها على نتيجة منخفضة ٦,١ في مجال الإطار القانوني لتحتل المركز ١٣ وبه تقدمت مرتبة واحدة عن العام الماضي، وخسرت ٠,٢ نقطة في مجال السياسة النقدية بنتيجة وقدرها ٩,٠ والتي ساهمت في خفض مرتبتها لتصبح في المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الثاني في العام الماضي، واستطاعت أن ترفع إجمالي نقاطها بمعدل ٠,٢ لتصبح ٦,٢ في مجال حرية التبادل التجاري ولكنها حافظت على المركز ١٥ الذي حصلت عليه في العام الماضي، وأما في مجال إجراءات الأعمال والعمالة والائتمان فقد تحسنت بمقدار ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٨,١ وبذلك تقدمت مرتبة واحدة لتصبح في المركز الثالث بدلا من المركز الرابع في العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط: تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١١م أن نتيجة لبنان ستبقى ثابتة ومستقرة.

٦ عُمان

تشاركت عُمان المركز الخامس مع لبنان في تقرير هذا العام بعدما نزلت مرتبة واحدة عن العام الماضي مع المحافظة على نفس النتيجة ٧,٦ نقطة، ويعتبر مجال حجم الإنفاق الحكومي نقطة ضعف عُمان فحافظت على نفس نتيجة العام الماضي ٥,٤ نقطة ونزلت مرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٥، وأما في مجال الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية وهو المجال الذي تعمل عليه عمان جيداً، فقد حافظت على نتيجتها منذ العام الماضي وهي ٨,٠ نقطة وحلت في المركز الثاني، وتحسّنت نتيجتها في مجال السياسة النقدية بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٤,٨ نقطة مع المحافظة على المركز ١٠ في هذا التقرير، ولم تتغير النتيجة ولا المركز في مجال حرية التبادل التجاري فكانت النتيجة ٧,٩ نقطة واحتلت المركز الخامس، بينما تقدمت نتيجتها في مجال إجراءات الأعمال والعمل والائتمان بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٨,٣ وتحتل المركز الثاني بعدما كانت في المركز الثالث العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط: تشير البيانات الأولية إلى أن نتيجة عمان ستتغير في عام ٢٠١١م بشكل طفيف.

٧ قطر

احتلت قطر المركز السابع في الترتيب الكلي بنتيجة وقدرها ٧,٤ نقطة، وتحسّنت قليلا في مجال حجم الإنفاق الحكومي بمعدل ٠,١ نقطة بمجموع كلي وقدره ٦,٤ نقطة والذي به ارتفعت مرتبة واحدة أعلى عن العام الماضي لتصبح في المركز ١٢، وكذلك تحسّنت نتيجتها بمعدل ٠,١ نقطة في مجال الإطار القانوني لتصبح النتيجة ٧,٦ نقطة وارتفعت مرتبة واحدة لتحتل المركز الخامس، وشهدت قطر تغير طفيف في مجال السياسة النقدية بمعدل ٠,٢ نقطة لتصبح النتيجة ٨,٤ واحتلت المرتبة الأدنى وهي المرتبة العاشرة، وانخفضت بمعدل ٠,٤ نقطة في مجال حرية التبادل التجاري لتصبح النتيجة ٧,٤ مما أدى إلى نزولها ثلاث مراكز لتصبح في المركز الثامن بالمقارنة مع العام الفائت وأما نتيجتها في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان فقد انخفضت بمعدل ٠,٤ نقطة لتصبح النتيجة ٧,٣ مما أدى إلى انخفاضها مرتبة واحدة لتصبح في المركز السابع بعد أن كانت في المركز السادس العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية – ارتفاع بسيط: احتمالية تحسّن نتيجة قطر في عام ٢٠١١ م نتيجة لبعض التحسن في السياسة النقدية.

٨ المملكة العربية السعودية

ظلت المملكة العربية السعودية في المركز الثامن بعد أن حصلت على نتيجة وقدرها ٧,٣ نقطة مقارنة بنتيجة العام الماضي وهي ٧,٤ نقطة، وعلى الرغم من حافظتها على نفس نتيجة العام الماضي في مجال حجم الإنفاق الحكومي وهي ٥,٠ إلا أن مركزها انخفض مرتبتين لتحتل المركز ١٨ بين الدول العربية، وهذا يعتبر أسوا أداء في هذا المجال، وبالمقابل فإنها حازت على أفضل أداء في مجال الإطار القانوني مع المحافظة على نتيجة العام الماضي برصيد ٨,٢ نقطة، وأيضا حافظت على نفس نتيجة العام الماضي ٨,٨ والمركز السادس في مجال السياسة النقدية ولم تتغير نتيجتها في مجال حرية التبادل التجاري وهي ٦,٦ نقطة ولكن انخفض مركزها مرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٣، وأخيراً وفي مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان انخفضت بمقدار ٠,٢ نقطة في نتيجتها لتصبح ٨,٣ مما ساهم في نزول مرتبتها من الثاني إلى الثالث.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط: تشير البيانات الأولية أن تغيير إيجابي طفيف.

٩ اليمن

احتلت اليمن المركز التاسع في الترتيب الإجمالي بعد خسارتها ٠,٣ نقطة لنتيجة وقدرها ٧,٢ نقطة مما ساهم في نزولها ثلاث مراكز في الترتيب العام مقارنة بترتيبها في تقرير العام الماضي، وانخفضت نتيجتها في مجال حجم الإنفاق الحكومي بشكل واضح وبمقدار ٠,٨ نقطة لتكون النتيجة ٦,٤ مما أدى إلى نزولها ست مراكز للأسفل وذلك من المركز الخامس إلى المركز الحادي عشر، بينما حافظت على نتيجتها ٦,٥ نقطة والمركز ١١ في مجال الإطار القانوني، وفي مجال السياسة النقدية حافظت على مركزها الثامن على الرغم من خسارتها ٠،٢ نقطة لنتيجة وقدرها ٨,٥ نقاط، وعلى الرغم من خسارتها ٠,٣ نقطة في مجال حرية التبادل التجاري إلا أنها حافظت على المركز الأول بمجموع نقاط وقدره ٨,٤ نقطة، وأما في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان فقد انخفضت نتيجتها فيه بشكل واضح وبمقدار ٠,٦ نقطة لتصبح النتيجة ٦,١ نقطة مما أدى إلى نزولها أربع مراكز في الأسفل لتصبح في المركز ١٥.

■ التطلعات المستقبلية – مختلط: خفضت اليمن معدل الضرائب من ٣٥% ليصبح ١٥% للسكان المحليين و٢٠% للمقيمين مما ساهم في تحسين نتيجة مجال حجم الإنفاق الحكومي وبالمقابل فإنه من المرجح أن تنخفض نتائجها بسبب التدخل العسكري كما أن التوقعات مختلطة في مجال السياسة النقدية.

١٠ جزر القمر

حافظت جزر القمر على مركزها العاشر في تقرير هذه السنة وبمعدل نقاط وقدره ٦,٨ نقطة، ومن الواضح أن مجال حجم الإنفاق الحكومي هو المجال الذي رفع نتيجة جزر القمر بشكل كبير، فقد حصلت على مجموع نقاط وقدره ٨,٠ نقطة في هذا المجال مع عدم وجود تغيير في النتيجة مقارنة بالسنة الماضية وحافظت كذلك على المركز الثاني، وتحسنت نتائجها في مجال الإطار القانوني بمقدار ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٦,٤ مع المحافظة على نفس مركز العام الماضي وهو ١٢ بينما انخفضت نتيجتها في مجال السياسة النقدية بمعدل ٠,٢ نقطة لتحصل على ٦,٦ نقطة والحصول على المركز ١٨ بين الدول العربية مما جعلها الدولة الأقل حرية في هذا المجال، وشهدت في المجال الرابع تطور ملحوظ من ٦,٧ إلى مجموع نقاط وقدرها ٧,٣ وارتفاعها مرتبة واحدة لتحصل على المركز ٩، وخسرت ٠,٥ نقطة في المجال الأخير لتصبح

النتيجة ٥,٦ نقطة وتحصل على المركز ١٨ وبذلك تكون واحدة من أقل الدول حرية في مجال إجراءات الأعمال والعمل والائتمان.

■ التطلعات المستقبلية – ارتفاع بسيط: احتمالية ارتفاع بسيط في عام ٢٠١١م نظرا للانخفاض في نمو الأموال.

١١ تونس

تشاركت تونس المركز العاشر مع جزر القمر حيث لم يطرأ تغيير في نتائجها الإجمالية البالغة ٦,٨ نقطة في تقرير العام الماضي، ولم تتغير نتيجة مجال حجم الإنفاق الحكومي وهي ٧,٤ نقطة ولكن مركزها نزل ثلاث مراكز للأسفل لتكون في المركز الخامس وأيضا لم تتغير نتيجة ومركز العام الماضي في مجال الإطار القانوني فظلت النتيجة ٧,٦ وحافظت على المركز الخامس، وأيضا ظلت نتيجتها ٦,٨ في مجال السياسة النقدية كما هي في العام الماضي ولكن نزلت مركزين عن العام الماضي وأصبحت في المركز ١٧، وأما في مجال حرية التبادل التجاري فقد حافظت على مركزها ١٩ على الرغم من نزولها ٠,١ نقطة والتي تعتبر من أقل الدول حرية في هذا المجال بحسب التقرير، وأما بالنسبة لإجراءات العمل والعمالة والائتمان فقد ظلت ثابتة بنتيجة وقدرها ٧,٢ نقطة مع بقاءها في المركز التاسع.

■ التطلعات المستقبلية – ارتفاع: تشير البيانات الأولية إلى أن تونس قد تتقدم نتائجها في مجال حجم الإنفاق الحكومي وفي مجال السياسة النقدية.

١٢ مصر

حافظت مصر على نتيجتها ولم تتغير مقارنة بنتائجها في العام الماضي وهي ٦,٧ ، وبذلك بقت في نفس المركز الذي حلت فيه العام الماضي وهو المركز ١٢، حيث شهد مجال حجم الإنفاق الحكومي تطوراً وقدره ٠,٧ نقطة بالمقارنة مع العام الماضي مما رفعها إلى أربع مراكز لتصبح في المركز السادس ولكنها خسرت ٠,٢ نقطة في مجال الإطار القانوني ما أدى إلى انخفاض مركزها لتصبح في المركز ١٣ بدلا من ١٤ في العام الماضي، وأدت مصر أداء جيدا في مجال السياسة النقدية بزيادة وقدرها ٠,١ نقطة ولكن مركزها هبط إلى المركز العاشر كما

أنها حافظت على مجموع نقاط وقدره ٦,٥ نقطة في مجال حرية التبادل التجاري ولكنها نزلت من المركز ١٣ لتصبح في المركز ١٤، وأخيراً تراجعت نتائجها بمقدار ٠,٥ نقطة في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان لتصبح النتيجة ٥,٥ نقطة وهذا أدى إلى هبوطها مركزين عن العام الماضي لتصبح في المركز ١٧ بدلا من ١٩ في العام الفائت مما جعلها واحدة من أقل الدول حرية في هذا المجال.

■ التطلعات المستقبلية – انخفاض: من المرجح أن تتوجه نتيجة مصر للانخفاض حيث تشير البيانات الأولية إلى زيادة في نفقات الحكومة بالإضافة إلى تدهور في سيادة القانون بسبب التدخل العسكري وانخفاض في نزاهة النظام القانوني.

١٣ جيبوتي

احتلت جيبوتي المركز ١٣ بعد أن خسرت ٠,١ نقطة في نتائجها الإجمالية ونزولها مرتبة واحدة مقارنة بالعام الماضي، وأبقت على نتيجتها المنخفضة وهي ٥,٣ في مجال حجم الإنفاق الحكومي ولكنها نزلت مركزين لتصبح في المركز ١٧ مقارنة بالعام الماضي، وبالإضافة إلى ذلك انخفضت نتيجتها في مجال الإطار القانوني بمعدل ٠,٤ نقطة لتصبح النتيجة ٥,٢ مما نتج عنه انخفاض لتحتل المركز ١٩ مما يشير إلى وجودها في أسفل قائمة الدول العربية في هذا المجال، وخسرت ٠,٣ نقاط في مجال السياسة النقدية لتحصل على نتيجة وقدرها ٨,٥ وتحتل المرتبة الأدنى وهي المرتبة الثامنة، وحافظت على نتيجتها ٦,٧ في مجال حرية التبادل التجاري ولكنها نزلت مركزين مقارنة بنتائج العام الماضي لتحتل المركز ١٢، وحصلت على ٠,٢ نقطة زيادة ليصل إجمالي نقاطها في هذا المجال إلى ٧,١ نقطة مع بقاءها في المركز ١٠ في مجال الإجراءات الحكومية.

■ التطلعات المستقبلية – ارتفاع: قد تشهد جيبوتي ارتفاع بسيط في عام ٢٠١١م نظرا لنتائجها الجيدة في مجال السياسة النقدية.

١٤ المغرب

حافظت المغرب على مجموع نقاطها البالغة ٦,٥ نقطة والمركز ١٤ بالمقارنة مع نتائج العام الماضي وكذلك النتائج التفصيلية أغلبها ظل كما هو، حيث بقت نتيجتها نفسها ٦,٣ نقطة في

مجال حجم الإنفاق الحكومي ولكنها خسرت مركزين لتصبح في المركز ١٤، وأيضا حافظت على نتائجها وقدرها ٧,٤ نقطة وعلى المركز السابع في مجال الإطار القانوني وحماية الملكية الفكرية، وحصلت على ٠,١ نقطة إضافية في مجال السياسة النقدية بنتيجة وقدرها ٧,٠ نقطة ولكنها خسرت مركز واحد لتنتقل للمركز ١٥ وحافظت على نفس النتيجة والمركز في مجال حرية التبادل التجاري بنتيجة وقدرها ٥,٤ نقاط والمركز ١٨، مما جعلها واحدة من أقل الدول العربية حرية في هذا المجال بحسب التقرير كما وخسرت ٠,٣ نقاط في مجال إجراءات الأعمال والعمالة والائتمان مقارنة بتقرير العام الماضي حيث حصلت على ٦,٢ نقطة ولكنها ارتفعت بمعدل مركز واحد لتصبح في المركز ١٢.

■ التطلعات المستقبلية – تحسّن: تشير البيانات الأولية إلى أنه قد تنخفض نفقات الحكومة والنمو المالي وكلاهما يشير إلى تطور في مسارها.

١٥ سوريا

احتلت سوريا المركز ١٥ في مؤشر هذا العام بعد تحسن نتائجها بفارق ٠,١ نقطة من أصل ٦,١ في نتائج العام الماضي وعلى الرغم من حصولها على ٠,٣ نقطة في مجال حجم الإنفاق الحكومي لكنها نزلت مرتبة واحدة لتكون في المركز ٨ في هذا المجال ولم تتغير النتيجة السابقة ٥,٧ نقطة والمركز ١٧ في مجال الإطار القانوني وكذلك لم تتغير نتائجها وهي ٦,٦ في مجال السياسة النقدية ولكنها نزلت مرتبة واحدة عن العام الماضي لتصبح في المركز ١٨ هذا العام وتكون واحدة من أقل الدول العربية حرية في هذا المجال، وتحسنت نتيجتها بفارق ٠,١ لتكون النتيجة ٥,٦ نقطة مع بقاءها في المركز ١٧ في مجال حرية التجارة دوليا، أما المجال الذي قامت سوريا بتغيير كبير فيه هو مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان حيث ارتفعت نتيجتها بمقدار ٠,٣ نقطة حيث كانت نتيجتها ٦,٠ في العام الماضي وارتفع مركزها ٦ مراكز للأعلى لتصبح الآن في المركز ١١.

■ التطلعات المستقبلية – هبوط: على الرغم من أن البيانات الأولية لعام ٢٠١١ م إلى أنه سيكون هناك انخفاض في نتائج سوريا بسبب الخلاف القائم فيها مما سيحد من حرية الأنشطة الاقتصادية ويُضعف من سيادة القانون.

١٦ موريتانيا

احتلت موريتانيا المركز ١٦ هذا العام بعد خسارتها ٠,٢ نقطة في النتيجة الاجمالية بعد أن حصلت على ٦,٢ نقطة العام الماضي، وخسرت ٠,١ نقطة في مجال حجم الإنفاق الحكومي فانخفضت النتيجة من ٦,٤ لتصبح ٥,٤ نقطة مما جعلها تخسر أربع مراكز لتصبح الآن في المركز ١٥، وأما في مجال الإطار القانوني فقد ظلت كما هي في العام الماضي من حيث النقاط عند ٥,٥ نقطة ولكن مركزها تقدم بمرتبة واحدة لتصبح الآن في المركز ١٨ ورغم ذلك ظلت ضمن الدول العربية الأقل حرية اقتصاديا، وكذلك لم تتغير نتيجتها ٦,٥ في مجال السياسة النقدية ولكن بالمقابل نزلت مرتبتين لتكون في المركز ٢٠ هذا العام، وتحسنت نتيجتها ١,٦ في العام الماضي بفارق ٠,١ نقطة ولكنها نزلت مرتبة واحدة هذا العام لتنتقل من المركز ١٤ وتكون في المركز ١٥ في مجال حرية التبادل التجاري، وهبطت مجموع النقاط التي حصلت عليها في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان بفارق ٠,١ نقطة لتصل إلى ٦,٢ نقطة ولكنها ارتفعت مرتبتين هذا العام لتكون في المركز ١٢ هذا العام.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط: يظهر أن نتائج موريتانيا تنخفض في مجال حجم الإنفاق الحكومي ولها نتائج مختلطة في مجال السياسة النقدية مع وجود تغيير ايجابي بسيط للنمو المالي بالإضافة إلى وجود توقع بحدوث تضخم مالي سلبي بسيط.

١٧ الجزائر

تشير البيانات إلى أن الجزائر هي أقل الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية على حسب ما ورد في تقرير عام ٢٠١٢م مع احتفاظها بالمركز ١٧ مثلما كانت في العام الماضي حيث حصلت على مجموع نقاط وقدره ٥,٧ نقطة والتي زادت على ما حصلت عليه العام الماضي والتي كانت ٥,٥ نقطة، ولم تتغير نتيجتها ٤,٤ نقاط في مجال حجم الإنفاق الحكومي ولكن ترتيبها تغير نزولا بمرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٩ هذا العام، وجاءت الجزائر في المرتبة ١٥ في مجال الإطار القانوني وحقوق الملكية مثلما كانت عليه العام الماضي مع حصولها على نتيجة وقدرها ٥,٩ نقطة، وشهد مجال السياسة النقدية تغير كبيراً بفارق ١,٤ نقاط من أصل ٦,٢ نقطة مقارنة بنتائج العام الماضي مما ساعد في ارتفاع مركزها من ١٩ إلى ١٣، وانخفضت نتيجتها بفارق ٠,٣ نقاط في مجال حرية التبادل التجاري لتصبح النتيجة ٤,٩ بعدما كانت ٥,١ في العام الماضي مما وضع الجزائر في المركز ٢١ وهو المركز الأقل حرية

اقتصادياً بين الدول العربية كما خسرت الجزائر ٠,١ نقطة في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان من أصل نتيجتها العام الماضي والتي كانت ٦,١ نقطة لتحتل المركز ١٦ هذا العام،

■ التطلعات المستقبلية – تطور بسيط: تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١١م إلى أن الجزائر قد تشهد تطور ايجابي بسيط بسبب التطورات البسيطة في مجال السياسة النقدية وبالأخص بسبب الانخفاض في النمو المالي مع وجود انحراف قياسي للتضخم المالي.

الدول الغير مصنفة

لم تُضمن الدول التالية في التصنيف الكلي بسبب نقص في البيانات في جميع المجالات ولكن سيتم عرض البيانات المتوفرة في الملخصات أدناه والتي تم تصنيفها على حسب الحروف الأبجدية وأيضا بسبب قلة المعلومات فإننا لن نتمكن من عرض التطلعات المستقبلية لها.

العراق

حافظت العراق على نفس مستواها المنخفض حيث حصلت على ٤،٢ نقطة في مجال الإطار القانوني وحقوق الملكية مما جعلها واحدة من أقل الدول العربية التي حرية في هذا المجال وأيضا تعتبر من أسوء الدول أداءً في مجال السياسة النقدية حيث حصلت على نتيجة وقدرها ٤,٦ نقاط واحتلت المركز ٢١ ولكنها أدّت جيداً في مجال حرية التبادل التجاري مقارنة بباقي المجالات حيث حافظت على نتيجة وقدرها ٨,١ نقطة واحتلت المركز الرابع عربياً في هذا المجال، وانخفضت نتيجتها في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان بمقدار ٠,٢ نقطة لتصبح النتيجة ٥,٨ نقطة وأيضا حافظت على مركزها ١٧ في هذا المجال.

ليبيا

تشير بيانات مؤشر هذا العام نتيجة قدرها ٦،٤ نقاط لليبيا في مجال حجم الإنفاق الحكومي مما يجعلها في المركز ١١ مقارنة بباقي الدول، ولم تتغير النتيجة الكلية في مجال الإطار القانوني حيث حصلت على ٥،٨ نقطة واحتلت المركز ١٦، والمجال الوحيد الذي حظى بتغيير ايجابي ملحوظ هو مجال السياسة النقدية بمقدار ١,٥ نقطة لتصبح النتيجة ٧,٢ نقطة وتحتل على إثره المركز ١٤ بعدما كانت في المركز ٢٠، وكما لم تتغير نتيجتها ٥,٠ في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان.

الأراضي الفلسطينية

تشير البيانات إلى أن الأراضي الفلسطينية حصلت في مجال حجم الإنفاق الحكومي على ٧,٢ نقطة ولكنها فقدت مرتبة واحدة في هذا المجال لتصبح في المركز ٦، ولم تتغير نتيجتها ولا مركزها في مجال الإطار القانوني مقارنة بنتائج العام الماضي حيث حصلت على نتيجة وقدرها ٦,٧ نقطة واحتلت المركز ١٠، وأدّت الأراضي الفلسطينية جيدا في مجال السياسة النقدية مقارنة بباقي الدول العربية حيث انخفضت نتيجتها بمقدار ٠,١ نقطة من أصل ٩,١ نقطة في العام الماضي لتحتل المركز الثالث على مستوى العالم العربي، وانخفضت نتيجتها في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان بشكل ملحوظ بفارق ٠,٥ نقاط لتكون النتيجة ٦,٢ نقطة ولكن هذا الانخفاض لم يؤثر كثيرا على ترتيبها بين الدول حيث نزلت مرتبة واحدة حيث كانت في المركز ١١ وأصبحت في المركز ١٢.

الصومال

حصلت الصومال على أقل نتيجة في مجال الإطار القانوني مع حفاظها على نفس نتيجة العام الماضي وهي ١,٣ نقطة مما جعلها في آخر قائمة المؤشر في هذا المجال والمجال الآخر الذي توفرت البيانات لتحليله هو مجال حرية التبادل التجاري حيث حافظت على نتيجتها السابقة وهي ٥,٠ نقطة وبهذه النتيجة حصلت على المركز ١٩.

السودان

حافظت السودان على نتيجتها ٤,٥ نقطة وحلت في المركز ٢٠ في مجال الإطار القانوني، وظلت نتيجتها كما هي في مجال السياسة النقدية مقارنة بنتيجة العام الماضي بنتيجة قدرها ٧,٠ نقاطة ولكن مركزها نزل مرتبتين لتصبح في المركز ١٥ هذا العام، وتطورت نتائجها في مجال حرية التبادل التجاري بمقدار ١,١ نقطة بعدما كانت ٥,٩ العام الماضي مما جعلها تحتل المركز ١١ بعدما كانت في المركز ١٦ العام الماضي، وخسرت ٠,٥ نقطة في مجال إجراءات العمل والعمالة والائتمان وكانت نتيجتها ٥,٠ نقاط في العام الماضي وبهذه النتيجة احتلت المركز ٢٠ في هذا المجال.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

هيكل المؤشر

استخدم المؤشر الذي نُشر في الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٢ (جوارتني ولاوسون وهال، ٢٠١٢) ٤٢ عنصرا في خمسة مجالات ولأن البيانات الأساسية لبعض العناصر المستخدمة في مؤشر العالم لم تكن متاحة بشكل واسع للعالم العربي تم استبدالها بعناصر مماثلة مع تغطية أوسع لدول العالم العربي، ويتضمن الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٢ خمسة مجالات تضمنها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم ولكن بوجود ٣٩ عنصرا وتنشق نتيجة كل مجال من هذه المجالات عن طريق متوسط العناصر داخل ذلك المجال ومعظم البيانات المتوفرة لهذا التقرير ترجع للعام ٢٠١٠.

وتم وصف المجالات الخمسة بالتفصيل أدناه:

المجال الأول: حجم الإنفاق الحكومي، الضرائب والمشاريع

المجال الثاني: القانون الاقتصادي والتجاري وأمن حقوق الملكية

المجال الثالث: السياسة النقدية

المجال الرابع: حرية التبادل التجاري مع العالم

المجال الخامس: الإجراءات الحكومية المتعلقة بالعمل والعمالة والائتمان

وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق متوسط النتائج للمجالات الخمسة وتم تطبيع كل عنصر عل مقياس من صفر إلى ١٠: ويوضح ملحق الملاحظات التفسيرية ومصادر البيانات الإجراءات التي استمدت منها النتائج بين صفر وعشرة لكل فئة وكذلك التفاصيل عن المصادرة والمنهجية.

ومن أجل التناسق تم استخدام الحدود الدنيا والقصوى نفسها التي استخدمت في تقرير العام الماضي واستخدمت الحدود الدنيا والقصوى العالمية وليست المحلية بسبب التنوع القليل في بعض العناصر بين الدول العربية ومن أجل وضع الدول العربية في سياق أوسع، وبالتالي فإن النتيجة العالية توضح أن الدولة تؤدي جيدا وليس فقط بالمقارنة مع جيرانها الاقليميين المباشرين ولكن أيضا بالمقارنة مع جميع دول العالم التي تشجع أنشتطها التجارية الحرية الاقتصادية .

ويتضمن المؤشر الذي نشر عن الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات ٢٢ دولة من جامعة الدول العربية، وتظهر إحدى عشرة دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم وتظهر التصنيفات النسبية لهذه الدول متشابهة كثيرا في المؤشرين على الرغم من الاختلاف البسيط في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي وتم حساب نتيجة ١٦ دولة من الدول التي تضمنها التقرير ولم يكن في المستطاع حساب نتيجة الدول المتبقية بسبب النقص في البيانات.

وتم تجميع بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي من طرف ثالث فقط ومن أجل ضمان الموضوعية لم توفر المؤسسات الراعية أيا من البيانات الأصلية، وكذلك تم استخدام صيغ الحسابات نفسها التي تم استخدامها في تقارير الأعوام الماضية وبذلك لم يستطع مؤلفو هذا التقرير التأثير على ترتيب الدول في هذا التقرير وعلاوة على ذلك فإن أي مراقب خارجي يستطيع تكرار المؤشر بالكامل والحصول على نتائج متطابقة.

المجالات

فيما يلي وصفا للمتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتوضيح الأسباب التي تجعلها مترابطة مع بعضها:

المجال الأول: حجم الإنفاق الحكومي: النفقات والضرائب والشركات.

تشير العناصر الأربعة إلى مدى اعتماد الدول على اختيار الفرد والأسواق بدلا من العملية السياسية لتخصيص الموارد والسلع والخدمات، وعندما يزيد الانفاق الحكومي تزيد نسبة الانفاق من قبل الأفراد والأسر والشركات واتخاذ القرارات من قبل الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي مما يؤدي إلى انخفاض الحرية الاقتصادية ، ويعالج العنصرين الأوليين قضية الاستهلاك الحكومي كنسبة من اجمالي الاستهلاك (١أ) والتحويلات والاعانات كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (١ب).

ويشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة نفسها للسلع والخدمات، وإذا ما قام موظفي الحكومة ببناء طريق فإنه يعتبر من ضمن الاستهلاك الحكومي وإذا ما تم التعاقد مع شركة خاصة لبناء شيء معين لا يكون من ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من أنه يتم تصنيفه كجزء من الانفاق الحكومي، وتبني التنافسية في التعاقد القائم على الكفاءة وتقلل من

السياسة في الاقتصاد وذلك إذا ما تم التعاقد دون تحيز، وتضعف التحويلات والإعانات (١ب) الأسواق عن طريق تعزيز القوى السياسية بدلا من القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم والتي سيدفع لها.

أما العنصر الثالث (١ج) فيقيس مدى قدرة الدول على استخدام المؤسسات الخاصة والأسواق الحرة بدلا من المؤسسات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات، ويستند العنصر الرابع (١د)على أعلى معدل هامشي للدخل من الضرائب ويقلل المعدل العالي للضرائب والتي تطبق على مستويات الدخل المنخفضة نسبيا ثمار عمل الأفراد.

وحازت لبنان على أفضل أداء في هذا المجال بين الدول العربية وتتبعها جزر القمر والإمارات العربية المتحدة وتعتبر الجزائر الأسوأ أداء في هذا المجال وتتبعها السعودية وجيبوتي.

المجال الثاني: الإطار القانون التجاري والاقتصادي وأمن حقوق الملكية

يعتبر من الأفراد والعقود والملكية المكتسبة العناصر الأساسية للحرية الاقتصادية والمجتمع المدني والنظام القانوني هو أهم وظيفة داخلية في الحكومة، ويعتبر أمن حقوق الملكية الذي يتم حمايته عن طريق سيادة القانون عامل أساسي في الحرية الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال لا معنى لحرية التداول إذا لم يملك الأفراد حقوق آمنة لملكياتهم وتتضمن جهود عملهم، وفشل النظام القانوني لدولة ما في توفير أمن حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بين الأطراف سيقلل من تنفيذ نظام التداول في الأسواق.

ويركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بسبب أهميته في تقييم الحرية الاقتصادية وتعتبر العنصرين الأوليين في هذا المجال وهما التدخل العسكري في سيادة القانون، والعملية السياسية ونزاهة النظام القانوني، مقاييس أذا ما كان أو لم يكون النظام القانوني مطبق دون تحيز أو بشكل دائم والذي يعتبر أيضا ضروري لفعالية القانون التجاري والاقتصادي، ويقدم العنصر (٢ج) القيود التنظيمية لبيع العقارات معلومات عن سهولة إنشاء حقوق الملكية ويشير العنصر (٢د) وهو التنفيذ القانوني للعقود إذا ما أدخلت الاتفاقات بحُرية بشكل فعال من قبل القانون، ويعتبر (٢ج) و(٢د) مركبات لعناصر فرعية أخرى لقياس عدد من الإجراءات والتأخير في الأحكام والتكاليف. وتساعد الإجراءات الكثيرة والتي تهدر الوقت على خفض قدرة النظام القانوني لحماية الاتفاقات بحُرية.

تعتبر دول الخليج القادة في هذا المجال هنا وأعلاها المملكة العربية السعودية وعُمان والكويت وأضعفها أداءً الصومال والعراق والسودان.

المجال الثالث: السياسة النقدية

المال مهم لعملية التداول، وعدم القدرة على الولوج إلى مصادر الأموال يخفض من المكاسب من التجارة ويؤدي إلى تآكل قيمة الممتلكات التي تم عقدها بواسط الأدوات النقدية، وتعتبر الأموال مهمة في حماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية . وعندما تقوم الحكومات بطبع الأوراق النقدية لتمويل نفقاتها فإنها تصادر الممتلكات وتنتهك الحرية الاقتصادية لمواطنيها مما يؤدي إلى التضخم المالي (تم قياسه في العنصر ٣أ) وتشوه معدلات التضخم العالية (العناصر ٣ب و٣ج) الأسعار النسبية وتغير أساسيات العقود طويلة الأجل وتجعل من المستحيل للأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بشكل معقول حيث تم تصميم العنصر (٣د) لقياس سهولة إذا ما يمكن استخدام العملات الأخرى المحلية والأجنبية عن طريق الحسابات المصرفية وبالتالي فهل يمكن تبادل العملات بحُرية والحصول على اختلاف ما؟

وتعتبر البحرين والكويت أفضل دولتين في هذا المجال وتتبعهما الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية وتأتي العراق وموريتانيا وسوريا وجزر القمر في أسفل القائمة في هذا المجال.

المجال الرابع: حرية التبادل التجاري

في عالم من التقنية العالية والتكاليف المنخفضة للاتصالات والنقل فإن حرية التبادل عبر الحدود الدولية هي العنصر الرئيسي للحرية الاقتصادية ، وتم تصميم العناصر في ١٥ المجال لقياس التنوع الواسع للقيود التي تؤثر على التبادل الدولي والتي تشمل الرسوم الجمركية (٢أ وعناصرها الفرعية) وتغييرات سعر الصرف (٤ب) وضوابط سعر الصرف (٤ج). ويحق للأفراد في العالم العربي البيع والشراء بحرية حيث يكون لديهم المقدرة على شراء المنتجات التي يريدونها من بعضهم ومن الجميع في العالم ويمكن للمنتجين العرب القدرة على البيع داخل الوطن العربي وفي السوق العالمي.

وتعتبر اليمن والبحرين الأفضل في هذا المجال وتتبعهما دولة الإمارات العربية المتحدة وتأتي الجزائر وتونس والصومال في أسفل القائمة.

المجال الخامس: الإجراءات الحكومية المتعلقة بالعمل والعمالة والائتمان

عندما تقيد اللوائح والأنظمة الدخول إلى السوق وتتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية ، ويتضمن المؤشر القيود التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في الائتمان والعمالة وأسواق المنتجات ويمكن للبيروقراطية الحكومية المرهقة خنق التوسع في الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع وإيجاد فرص العمل.

ويعكس العنصر الأول (٥أ) وضع سوق الائتمان المحلي حيث ينبغي للأفراد أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم في الأسواق الائتمانية والتعامل مع المؤسسات التي يريدونها بحُرية، وتم تصميم العناصر لقياس إذا ما كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد الائتمان وإذا كان متاحا في الوقت المناسب وبفعالية من حيث التكلفة للأفراد والأعمال. وتعتبر لبنان وتتبعها البحرين والسعودية أفضل الدول في هذا المجال وأما الدول التي حصلت على أقل النتائج فهي ليبيا وسوريا والجزائر.

وتنتهك العديد من أنظمة سوق العمل (٥ب) الحرية الاقتصادية للموظفين ولأصحاب العمل ويمكن للأفراد العمل عند من يريدون ولأصحاب العمل الحق في توظيف من يرغبون والتحديات في هذا المجال تشمل الصعوبة في التوظيف وعدم المرونة في ساعات العمل والفصل من العمل والتكاليف بالإضافة إلى التجنيد الإجباري، حيث تحتل البحرين مقدمة الدول في الحرية في هذا المجال تتبعها عُمان والكويت بينما حصلت مصر والسودان والجزائر على أقل النتائج فيه.

ومثلما تمنع أنظمة أسواق الائتمان وأسواق العمل الحرية الاقتصادية فكذلك تمنع أنظمة الأنشطة الاقتصادية ذلك (٥ج) ويجب أن يكون لدى الأفراد المقدرة في إنشاء الأعمال التي يرغبون بها عندما يريدون ويغلقونها عندما يريدون، وتم تصميم العناصر الفرعية لأنظمة العمل لتحديد مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية في الحد من إنشاء الأعمال (٥ج أ) وغلقها (٥ج ب) وحازت البحرين وتتبعها تونس والسعودية على المركز الأول في هذا المجال وحازت كلا من العراق وجزر القمر والأراضي الفلسطينية على المراكز الأخيرة.

وتأتي دول الخليج العربي مع لبنان في مقدمة مجال الإجراءات الحكومية وتعتبر البحرين وعُمان ولبنان والسعودية في المقدمة وحصلت السودان ومصر وجزر القمر على أقل النتائج.

الخاتمة

يملك العالم العربي تنوع في الحرية الاقتصادية حيث تملك بعض الدول مستويات عالية من الحرية الاقتصادية وفقا للمعايير العالمية وغيرها تملك مستويات منخفضة وتحرم هذه الدول ذات المستويات المنخفضة مواطنيها من الفوائد المعروفة للحرية الاقتصادية ، وظلت الحرية الاقتصادية في المنطقة مستقرة خلال الفترة التي تم إنجاز هذا المؤشر فيها والذي يعتبر انجازاً نظرا للتحديات التي تواجهها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولكن المستقبل يحمل الكثير من الألغاز بسبب التغييرات الحالية في عدد من الدول العربية.

جداول البيانات

يتضمن المؤشر الذي نُشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات ٢٢ دولة من جامعة الدول العربية، وتظهر أحدى عشرة دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم وتتشابه التصنيفات النسبية لهذه الدول في المؤشرين المذكورين على الرغم من الاختلاف البسيط في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي، وتم احتساب نتيجة شاملة لعدد ١٧ دولة مدرجة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي والتي تزيد بعدد دولة واحدة عن العام الماضي وذلك لزيادة توفر المعلومات، ولا يمكن احتساب نتيجة شاملة للسلطات القضائية المتبقية بسبب نقص في البيانات، ومع ذلك يتم تقديم بيانات لهذه الدول الغير مصنفة في الجداول التي تتبع الجداول التي تخص الدول المصنفة.

ولمنح كل مجال نتيجة شاملة وتصنيف يجب أن يكون لديها تصنيفات ونتائج للمجالات الخمسة الموضحة في المؤشر، ولم نتمكن هذه السنة من تصنيف العراق وليبيا والأراضي الفلسطينية والصومال والسودان، ولتصنيف الدولة في المجال رقم (١) يجب أن تملك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل وكذلك لتصنيفها في المجال رقم (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (أ٥) و (ب٥) و (ج٥) يجب أن تمتلك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل.

ونقدم نتائج لجميع المجالات الخمسة التي تم تحليلها وكذلك نتائج كل عنصر من العناصر وذلك بتوفر البيانات، وجميع النتائج في المؤشر عبارة عن قيم من أصل ١٠ وهي أعلى درجة ممكنة و (٠) صفر هي أقل درجة، وتشير النتيجة العالية إلى درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية، ويوضح السهم في جدول التصنيفات والترتيب (ص. ٢٢ -٢٣) تحت عنوان "الاتجاه" ما إذا كانت البيانات المتوفرة لعام ٢٠١٢ توضح أرجحية تطور دولة ما أو تراجعها أو استقرارها في التصنيفات القادمة. ويمكن الحصول على وصف كامل لكل عنصر بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة في حساب النتائج في ملحق الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات (ص٥٧).

البيانات المتوفرة للباحثين

يمكن الحصول على جميع مجموعات البيانات والتي تتضمن النتائج المنشورة في التقرير وكذلك البيانات التي تم على أساسها وضع النتائج من الموقع التالي:<http://www. freetheworld.com> وإذا واجهتك صعوبة في تحميل البيانات يرجى التواصل معنا من خلال البريد الإلكتروني التالي: <freetheworld@fraserinstitute.org>.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام ٢٠١٠ – تصنيفات وترتيب المنطقة

	المناطق									
	١		٢		٣		٤		٥	
	حجم الإنفاق الحكومي		الإطار القانوني وأمن حقوق الملكية		السياسة النقدية		حرية التبادل التجاري		القوانين	
	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب
الجزائر	٤,٤	١٩	٥,٩	١٥	٧,٦	١٣	٤,٨	٢١	٦,٠	١٦
البحرين	٦,٦	١٠	٧,٢	٩	٩,٣	١	٨,٤	١	٨,٩	١
جزر القمر	٨	٢	٦,٤	١٢	٦,٦	١٨	٧,٣	٩	٥,٦	١٨
جيبوتي	٥,٣	١٧	٥,٢	١٩	٨,٥	٨	٦,٧	١٢	٧,١	١٠
مصر	٧,٢	٦	٦	١٤	٨,٤	١٠	٦,٥	١٤	٥,٥	١٩
الأردن	٧,٥	٤	٧,٤	٧	٩	٣	٧,٩	٥	٧,٧	٥
الكويت	٦,٧	٩	٧,٨	٣	٩,٣	١	٧,٧	٧	٧,٣	٧
لبنان	٨,٨	١	٦,١	١٣	٩	٣	٦,٢	١٥	٨,١	٣
موريتانيا	٥,٤	١٥	٥,٥	١٨	٦,٥	٢٠	٦,٢	١٥	٦,٢	١٢
المغرب	٦,٣	١٤	٧,٤	٧	٧	١٥	٥,٤	١٨	٦,٢	١٢
عُمان	٥,٤	١٥	٨	٢	٨,٤	١٠	٧,٩	٥	٨,٣	٢
قطر	٦,٤	١١	٧,٦	٥	٨,٤	١٠	٧,٥	٨	٧,٣	٧
السعودية	٥	١٨	٨,٢	١	٨,٨	٦	٦,٦	١٣	٨,١	٣
سوريا	٧	٨	٥,٧	١٧	٦,٦	١٨	٥,٦	١٧	٦,٣	١١
تونس	٧,٤	٥	٧,٦	٥	٦,٨	١٧	٥	١٩	٧,٢	٩
الإمارات	٧,٩	٣	٧,٧	٤	٨,٧	٧	٨,٣	٣	٧,٦	٦
اليمن	٦,٤	١١	٦,٥	١١	٨,٥	٨	٨,٤	١	٦,١	١٥
الدول التي لم يتم تصنيفها لعدم توفر البيانات										
العراق			٤,٢	٢١	٤,٦	٢١	٨,١	٤	٥,٨	١٧
ليبيا	٦,٤	١١	٥,٨	١٦	٧,٢	١٤	٧,٢	١٠		
فلسطين	٧,٢	٦	٦,٧	١٠	٩	٣			٦,٢	١٢
الصومال			١,٣	٢٢			٥	١٩		
السودان			٤,٥	٢٠	٧	١٥	٧	١١	٤,٥	٢٠

التصنيف والترتيب الإجمالي؛ الاتجاه

	عناصر المنطقة ٥						التصنيف الإجمالي (الترتيب)		الاتجاه*
	أ ٥ قوانين الائتمان		ب ٥ قوانين العمالة		ج ٥ قوانين العمل				
	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	
الجزائر	٥,٣	١٩	٥,١	١٦	٧,٥	٨	٥,٧	١٧	▲
البحرين	٨,٣	٣	١٠,٠	١	٨,٤	١	٨,١	١	■
جزر القمر	٦,٢	١٣	٦,٩	١٢	٣,٩	١٨	٦,٨	١٠	▲
جيبوتي	٦,٨	١٠	٨,٣	٧	٦,٢	١٦	٦,٦	١٣	▲
مصر	٦,١	١٤	٣,٣	٢٠	٧,٢	١٣	٦,٧	١٢	▼
الأردن	٦,٧	١١	٩,٠	٤	٧,٤	١٠	٧,٩	٣	■
الكويت	٧,١	٩	٧,٤	١٠	٧,٣	١١	٧,٨	٤	▼
لبنان	٨,٧	١	٨,٤	٦	٧,٢	١٢	٧,٦	٥	■
موريتانيا	٧,١	٨	٥,٣	١٥	٦,٣	١٥	٦,٠	١٦	■
المغرب	٦,٧	١١	٣,٨	١٨	٨,٠	٤	٦,٥	١٤	▲
عُمان	٧,٤	٥	٩,٥	٢	٧,٩	٥	٧,٦	٥	■
قطر	٦,١	١٥	٧,٩	٨	٧,٩	٦	٧,٤	٧	▲
السعودية	٨,٤	٢	٧,٧	٩	٨,٢	٣	٧,٣	٨	■
سوريا	٥,٧	١٨	٥,٧	١٤	٧,٤	٩	٦,٢	١٥	▼
تونس	٧,٢	٧	٦,٢	١٣	٨,٣	٢	٦,٨	١٠	▲
الإمارات	٧,٣	٦	٩,١	٣	٦,٥	١٤	٨,١	١	■
اليمن	٥,٩	١٦	٤,٦	١٧	٧,٨	٧	٧,٢	٩	■
العراق	٥,٢	٢٠	٨,٦	٥	٣,٧	٢٠			
ليبيا	٥,٠	٢١							
فلسطين	٧,٥	٤	٧,٢	١١	٣,٩	١٩			
الصومال									
السودان	٥,٩	١٧	٣,٥	١٩	٤,٢	١٧			

*يقوم الاتجاه على البيانات الأولية لعام ٢٠١١ وليس على الأداء السابق، ولا يشير الإتجاه إلى الدول التي لا يمكن تصنيفها نظرا لعدم توفر البيانات ▲= أعلى ، ■ = سطحي ، ▼= أسفل.

الجزائر	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**5.2** (15) التصنيف (البيانات)	**5.1** (14) التصنيف (البيانات)	**5.4** (15) التصنيف (البيانات)	**5.7** (14) التصنيف (البيانات)	**5.7** (14) التصنيف (البيانات)	**5.6** (15) التصنيف (البيانات)	**5.4** (17) التصنيف (البيانات)	**5.5** (17) التصنيف (البيانات)	**5.7** (17) التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة	**4.7**	**4.2**	**4.3**	**5.0**	**4.2**	**4.2**	**4.4**	**4.4**	**4.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1 (26.1)	3.9 (26.8)	4.0 (26.4)	4.2 (25.6)	4.1 (26.2)	4.0 (26.5)	2.4 (31.7)	2.5 (31.6)	2.5 (31.6)
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.0 (7.84)	6.8 (12.3)	6.8 (12.3)	8.6 (5.5)	8.6 (5.6)	8.5 (6)	8.0 (7.7)	8.1 (7.3)	8.1 (7.3)
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	2.0	2.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**4.0**	**4.0**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.9**	**5.9**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	3.3	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	7.4	7.6
١.عدد الإجراءات			3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	5.0	5.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.7	7.7
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1
١.عدد الإجراءات		2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.7	3.0
٢.الوقت (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	**6.6**	**6.6**	**6.4**	**6.6**	**6.4**	**6.2**	**6.0**	**6.2**	**7.6**
أ.نمو الأموال	7.3 *(13.5)*	7.8 *(10.9)*	7.0 *(14.8)*	7.5 *(12.7)*	6.6 *(16.9)*	5.8 *(20.8)*	5.6 *(21.8)*	6.7 *(16.4)*	6.7 *(16.7)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2 *(1.9)*	9.3 *(1.7)*	9.3 *(1.8)*	9.4 *(1.5)*	9.4 *(1.4)*	9.5 *(1.2)*	9.4 *(1.4)*	9.3 *(1.8)*	9.5 *(1.3)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.7 *(1.4)*	9.1 *(4.3)*	9.2 *(4)*	9.7 *(1.4)*	9.5 *(2.3)*	9.3 *(3.7)*	9.0 *(4.9)*	8.9 *(5.7)*	9.2 *(3.9)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**	**4.9**	**5.0**	**5.3**	**6.1**	**5.8**	**4.7**	**5.1**	**4.8**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2	5.9	6.1	7.0	6.9	6.9	5.9	6.0	6.0
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	5.0 *(7.6)*	7.1 *(4.4)*	7.7 *(3.5)*	8.2 *(2.7)*	8.7 *(2)*	8.6 *(2)*	5.7 *(6.5)*	5.8 *(6.4)*	5.8 *(6.4)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2 *(18.8)*	6.3 *(18.4)*	6.3 *(18.4)*	6.8 *(15.8)*	6.3 *(18.7)*	6.3 *(18.6)*	6.3 *(18.6)*	6.3 *(18.6)*	6.3 *(18.6)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	4.3 *(14.3)*	4.3 *(14.3)*	4.3 *(14.3)*	5.8 *(10.5)*	5.8 *(10.5)*	5.8 *(10.4)*	5.8 *(10.4)*	5.8 *(10.4)*	5.8 *(10.4)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	8.1	8.1	8.1	8.1	9.0	8.2	7.5	8.4	8.3
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.8	0.8	0.9	2.3	2.3	0.8	0.8	0.0
٥.القوانين	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**6.0**	**6.0**	**6.0**	**6.1**	**5.8**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.1	5.1	5.1	5.1	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
١.ملكية البنوك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	2.3	2.3	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7	1.7	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	5.1	5.1	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.3	5.1
١.صلابة مؤشر التوظيف	4.8	4.8	4.8	5.2	5.2	5.2	5.2	5.9	5.9
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		4.4	4.4	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	8.8
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
ج.قوانين الأعمال	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
١.بدء مشروع تجاري	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9
أ.عدد الإجراءات		2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9
ب.المدة (بالأيام)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.8	9.8	9.9	9.8	9.8	9.9	9.9	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
أ.المدة (سنوات)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ب.التكلفة (% من العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5

البحرين	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**8.1** (1) **التصنيف (البيانات)**	**8.0** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (1) **التصنيف (البيانات)**	**8.0** (1) **التصنيف (البيانات)**	**8.0** (1) **التصنيف (البيانات)**	**8.0** (1) **التصنيف (البيانات)**	**8.1** (1) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**6.7**	**6.6**	**6.6**	**6.5**	**6.4**	**6.8**	**6.6**	**6.6**	**6.6**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.3 *(28.8)*	3.0 *29.8*	2.9 *(30)*	2.9 *(30)*	3.4 *(28.6)*	3.1 *(29.6)*	2.8 *(30.4)*	2.8 *(30.4)*	2.8 *(30.4)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5 *(2.4)*	9.5 *2.4*	9.5 *(2.2)*	9.0 *(4.2)*	8.3 *(6.8)*	10.0 *(0.6)*	9.5 *(2.3)*	9.5 *(2.2)*	9.4 *(2.6)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.4
١.عدد الإجراءات						9.5	9.5	9.5	9.5
٢.الوقت (بالأيام)						9.7	9.7	9.7	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)						9.7	9.7	9.7	9.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
١.عدد الإجراءات						2.3	2.3	2.3	2.3
٢.الوقت (بالأيام)						6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)						9.6	9.6	9.6	9.6
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**	**9.1**	**9.2**	**9.0**	**9.1**	**9.1**	**9.1**	**9.1**	**9.3**
أ.نمو الأموال	8.3 *(8.7)*	7.3 *(13.6)*	7.9 *(10.7)*	7.2 *(14)*	7.4 *(13.2)*	7.2 *(13.9)*	7.5 *(12.3)*	7.1 *(14.3)*	7.8 *(11)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8 *(0.4)*	9.5 *(1.2)*	9.4 *(1.6)*	9.3 *(1.7)*	9.5 *(1.2)*	9.7 *(0.6)*	9.7 *(0.6)*	9.8 *(0.6)*	9.7 *(0.7)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9 *(-0.5)*	9.7 *(1.6)*	9.5 *(2.4)*	9.5 *(2.6)*	9.6 *(2)*	9.3 *(3.3)*	9.3 *(3.5)*	9.4 *(2.8)*	9.6 *(2)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**	**8.5**	**8.0**	**8.2**	**8.3**	**8.3**	**8.4**	**8.4**	**8.4**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.5	8.6	8.6	8.4	8.6	8.6	8.2	8.3	8.3
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	9.3 *(1)*	9.4 *(0.9)*	9.5 *(0.8)*	8.8 *(1.8)*	9.6 *(0.7)*	9.5 *(0.7)*	9.5 *(0.7)*	9.5 *(0.7)*	9.5 *(.7)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5)*	9.0 *(5.2)*	9.0 *(5.1)*	9.0 *(5.1)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.3 *(6.7)*	7.3 *(6.7)*	7.3 *(6.7)*	7.3 *(6.7)*	7.3 *(6.7)*	7.3 *(6.8)*	6.1 *(9.8)*	6.3 *(9.4)*	6.3 *(9.4)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.9	6.9	5.4	6.2	6.2	6.2	6.9	6.9	6.9
٥.القوانين	**8.6**	**8.6**	**8.6**	**8.7**	**8.7**	**8.7**	**8.7**	**8.8**	**8.8**
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1	8.1	8.1	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	7.0	7.0	7.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية						4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان						6.7	6.7	6.7	6.7
ب.قوانين سوق العمالة	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.6	10.0
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	9.0	10.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	7.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)									
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.5	8.4
١.بدء مشروع تجاري	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.0
أ.عدد الإجراءات						7.1	7.1	7.1	7.1
ب.المدة (بالأيام)						9.7	9.7	9.7	9.7
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)						10.0	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)						9.5	9.6	9.6	9.5
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
أ.المدة (سنوات)						7.8	7.8	7.8	7.8
ب.التكلفة (% من العقار)						8.8	8.8	8.9	8.8
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)						6.8	6.8	6.8	6.9

جزر القمر	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**6.7** (12) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة							**8.0**	**8.0**	**8.0**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.9 *(16.6)*	7.7 *(13.8)*	7.9 *(13)*	8.3 *(11.7)*	8.2 *(12.1)*	8.3 *(11.9)*	8.0 *(12.6)*	8.1 *(12.6)*	8.1 *(12.6)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							8.0 *(30)*	8.0 *(30)*	8.0 *(30)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.4**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية								7.5	6.7
ب.تكامل النظام القانوني								5.0	5.0
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	8.3
١.عدد الإجراءات						8.0	8.0	8.0	8.5
٢.الوقت (بالأيام)						9.8	9.8	9.8	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)						3.2	3.2	3.2	6.6
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
١.عدد الإجراءات					3.4	3.4	3.4	3.4	3.4
٢.الوقت (بالأيام)					7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					6.2	6.2	6.2	6.2	6.2
٣. الأموال الصحيحة	**6.2**	**6.1**	**6.4**	**6.8**	**7.1**	**7.0**	**6.9**	**6.8**	**6.6**
أ.نمو الأموال	6.2 *(18.8)*	6.1 *(19.7)*	7.1 *(14.7)*	8.2 *(9.2)*	9.4 *(3.1)*	9.2 *(4.2)*	8.8 *(6.2)*	8.4 *(7.9)*	7.4 *(12.9)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2 *(1.9)*	9.2 *(1.9)*	9.6 *(1)*	9.6 *(1.1)*	9.8 *(0.5)*	9.8 *(0.6)*	9.7 *(0.7)*	9.7 *(0.8)*	9.7 *(0.6)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.3 *(3.3)*	9.3 *(3.7)*	9.1 *(4.5)*	9.4 *(3.2)*	9.3 *(3.4)*	9.1 *(4.5)*	9.1 *(4.7)*	9.0 *(4.9)*	9.2 *(3.8)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٤.حرية التجارة الدولية	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**5.7**	**5.9**	**6.7**	**6.7**	**7.3**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية					6.0	6.0	7.7	7.7	7.7
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة					4.2 *(28.9)*	4.2 *(28.9)*	7.7 *(11.3)*	7.7 *(11.3)*	7.7 *(11.3)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					7.8 *(5.5)*	7.8 *(5.5)*	7.6 *(6)*	7.6 *(6)*	7.6 *(6)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	3.1	3.1	3.1	3.1	1.0	1.8	2.5	2.5	4.2
٥.القوانين	**5.5**	**5.5**	**5.7**	**5.5**	**5.5**	**5.5**	**5.7**	**6.1**	**5.6**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3	5.3	5.8	5.3	5.3	5.3	5.8	6.2	6.2
١.ملكية البنوك								8.0	8.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	10.0	9.0	9.0	9.0	10.0	9.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان					0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.قوانين سوق العمالة	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	8.3	6.9
١.صلابة مؤشر التوظيف	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	6.0	5.5
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	4.4
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	2.0
٤. التجنيد الإجباري								10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9
١.بدء مشروع تجاري	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.8
أ.عدد الإجراءات					4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)					9.0	9.0	9.0	8.9	8.9
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)					7.7	7.7	7.7	7.8	7.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)					9.4	9.5	9.5	9.5	9.5
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)									
ب.التكلفة (% من العقار)									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

جيبوتي	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	**6.6** (13) التصنيف (البيانات)	**6.7** (12) التصنيف (البيانات)	**6.6** (13) التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة							**5.3**	**5.3**	**5.3**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.0 *(29.7)*	2.6 *(31.2)*	2.8 *(30.6)*	3.0 *(29.7)*	2.4 *(31.8)*	2.6 *(31)*	2.6 *(31)*	2.6 *(31)*	2.6 *(31)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							8.0 *(30)*	8.0 *(30)*	8.0 *(30)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**5.6**	**5.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية								**5.8**	**5.0**
ب.تكامل النظام القانوني								4.2	3.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4
١.عدد الإجراءات					7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)					9.5	9.6	9.6	9.6	9.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					5.6	5.7	5.7	5.7	5.7
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
١.عدد الإجراءات					4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
٢.الوقت (بالأيام)					1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)					8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**	**9.4**	**9.3**	**9.2**	**9.1**	**9.1**	**8.5**	**8.8**	**8.5**
أ.نمو الأموال	9.3 *(3.3)*	8.3 *(8.5)*	8.1 *(9.4)*	7.9 *(10.4)*	7.4 *(13)*	7.8 *(11.2)*	7.8 *(10.9)*	7.3 *(13.4)*	6.4 *(17.8)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	9.6 *(1.1)*	8.5 *(3.8)*	8.4 *(4)*	8.4 *(4)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9 *(0.6)*	9.6 *(1.2)*	9.4 *(3.1)*	9.4 *(3.1)*	9.3 *(3.5)*	9.0 *(5)*	7.6 *(12)*	9.7 *(1.7)*	9.2 *(4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**7.0**	**6.9**	**7.0**	**6.7**	**6.7**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	3.8	3.8	3.8	3.8	5.5	5.4	5.5	6.2	6.2
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	3.8 *(30.9)*	3.8 *(30.9)*	3.8 *(30.9)*	3.8 *(30.9)*	4.4 *(28.1)*	4.4 *(27.8)*	4.4 *(27.8)*	5.9 *(20.6)*	5.9 *(20.6)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					6.6 *(8.4)*	6.4 *(8.9)*	6.6 *(8.6)*	6.6 *(8.6)*	6.6 *(8.6)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	3.8	3.8
٥.القوانين	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**6.5**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.9**	**7.1**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	6.8	6.8
١.ملكية البنوك								10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية			1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان					1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.قوانين سوق العمالة	8.2	8.2	8.2	8.2	7.7	7.7	7.7	7.7	8.3
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.1	7.1	7.1	7.1	5.4	5.4	5.4	5.4	6.1
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		8.3	8.3	8.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.2
١.بدء مشروع تجاري	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.4	7.4	7.4	7.5
أ.عدد الإجراءات					4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)					8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)					7.3	7.5	7.6	7.7	8.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)					8.9	9.0	9.0	9.0	9.2
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
أ.المدة (سنوات)		5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2
ب.التكلفة (% من العقار)		7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7

جمهورية مصر العربية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**6.3** (13) **التصنيف (البيانات)**	**6.3** (13) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.7** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**7.0** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.7** (12) **التصنيف (البيانات)**	**6.7** (12) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**5.7**	**5.7**	**5.6**	**5.8**	**6.4**	**7.1**	**7.0**	**6.5**	**7.2**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	7.5 *(14.5)*	7.4 *(14.8)*	7.3 *(15.1)*	7.3 *(15.1)*	7.4 *(14.8)*	7.8 *(13.5)*	7.9 *(13.1)*	7.9 *(13)*	7.9 *(13)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.4 *(6.5)*	8.3 *(6.8)*	8.1 *(7.5)*	8.1 *(7.6)*	6.0 *(15.1)*	6.7 *(12.6)*	6.0 *(15.2)*	6.2 *(14.4)*	6.9 *(12)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	4.0	4.0	2.0	4.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0 *(32)*	7.0 *(32)*	7.0 *(32)*	8.0 *(26)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**6.2**	**6.2**	**6.2**	**6.2**	**6.2**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**6.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.2
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	5.8	5.8	5.8	5.8
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	8.2	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات			7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)			8.0	8.0	8.0	8.0	9.3	9.3	9.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.8	7.8	7.9	9.7	9.7	9.7	9.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.4	5.4
١.عدد الإجراءات		3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.9	3.9
٢.الوقت (بالأيام)		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**	**9.4**	**8.7**	**8.9**	**8.7**	**8.5**	**8.0**	**8.3**	**8.4**
أ.نمو الأموال	9.0 *(5.1)*	8.9 *(5.7)*	8.5 *(7.5)*	8.0 *(9.9)*	7.6 *(11.8)*	7.2 *(14.1)*	7.7 *(11.6)*	7.5 *(12.3)*	7.7 *(11.7)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8 *(0.6)*	9.7 *(0.9)*	8.5 *(3.8)*	8.6 *(3.6)*	8.7 *(3.3)*	8.8 *(2.9)*	8.0 *(5.1)*	8.0 *(5.1)*	8.4 *(4.1)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5 *(2.7)*	9.1 *(4.5)*	7.7 *(11.3)*	9.0 *(4.9)*	8.5 *(7.6)*	8.1 *(9.3)*	6.3 *(18.3)*	7.6 *(11.8)*	7.7 *(11.3)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**5.1**	**5.1**	**6.7**	**7.0**	**7.2**	**7.2**	**7.0**	**6.5**	**6.5**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.4	4.5	4.7	4.9	4.8	5.1	4.9	4.9	4.8
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	6.9 *(4.7)*	7.2 *(4.3)*	7.8 *(3.3)*	8.5 *(2.3)*	8.3 *(2.5)*	8.6 *(2.1)*	8.2 *(2.7)*	8.0 *(2.9)*	7.9 *(3.2)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2 *(18.9)*	6.2 *(18.9)*	6.2 *(18.9)*	6.2 *(18.9)*	6.1 *(19.3)*	6.7 *(16.7)*	6.6 *(17)*	6.6 *(17)*	6.6 *(17)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	0.0 *(39.5)*	0.0 *(39.5)*	0.0 *(39.5)*	0.0 *(141.1)*	0.0 *(141.1)*	0.0 *(143.5)*	0.0 *(146.7)*	0.0 *(149.5)*	0.0 *(149.5)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.5	5.5	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	5.4	5.4	5.4	6.2	6.7	6.7	6.2	4.6	4.6
٥.القوانين	**5.2**	**5.2**	**5.2**	**5.5**	**5.5**	**5.8**	**5.9**	**6.0**	**5.5**
أ.قوانين سوق الائتمان	4.5	4.5	4.5	5.3	5.3	5.7	5.7	6.1	6.1
١.ملكية البنوك	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0	3.0	3.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	4.8	5.7	6.5	6.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	3.3	3.3	6.7	8.3	10.0	10.0
ب.قوانين سوق العمالة	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	3.3
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.7
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	5.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	6.6	6.6	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	0.0
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج.قوانين الأعمال	6.2	6.2	6.2	6.4	6.5	7.0	7.2	7.2	7.2
١.بدء مشروع تجاري	7.3	7.3	7.4	7.9	8.1	9.1	9.3	9.3	9.3
أ.عدد الإجراءات		3.5	3.5	3.5	3.5	7.1	7.6	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		8.3	8.3	9.0	9.2	9.7	9.8	9.8	9.8
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.2	9.2	8.7	9.2	9.7	9.8	9.8	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		8.3	8.4	8.6	8.6	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
أ.المدة (سنوات)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1	6.0
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.7	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.9

الأردن	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.6** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.7** (5) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (5) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** 8.0 **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (3) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**5.9**	**5.8**	**5.8**	**6.7**	**6.4**	**6.6**	**6.4**	**5.0**	**7.5**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.1 *(22.5)*	5.0 *(22.8)*	5.7 *(20.7)*	6.4 *(18.2)*	5.4 *(21.8)*	5.5 *(21.2)*	5.2 *(22.3)*	5.3 *(22)*	5.8 *(20.3)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5 *(2.27)*	9.1 *(3.7)*	8.6 *(5.7)*	6.4 *(13.6)*	7.2 *(10.8)*	7.7 *(8.9)*	7.4 *(10)*	7.7 *(9.1)*	8.4 *(6.6)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	2.0	2.0	7.0	6.0	6.0	6.0	0.0	6.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	10.0 *(14)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.4**	**7.4**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	8.1	8.1
١.عدد الإجراءات			6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	7.6	7.6
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.5	4.5
٢.الوقت (بالأيام)		5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**	**9.5**	**9.3**	**9.2**	**8.9**	**9.0**	**8.4**	**9.0**	**9.0**
أ.نمو الأموال	9.4 *(2.8)*	8.4 *(7.9)*	8.4 *(7.8)*	7.9 *(10.4)*	7.7 *(11.5)*	7.9 *(10.6)*	8.4 *(8.2)*	8.5 *(7.5)*	9.2 *(3.8)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6 *(1)*	9.8 *(0.6)*	9.6 *(1)*	9.6 *(0.9)*	9.3 *(1.9)*	9.3 *(1.8)*	8.1 *(4.8)*	7.7 *(5.7)*	7.8 *(5.6)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6 *(1.8)*	9.7 *(1.6)*	9.3 *(3.4)*	9.3 *(3.5)*	8.7 *(6.3)*	8.9 *(5.4)*	7.0 *(14.9)*	9.9 *(-0.7)*	9.0 *(5)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**7.9**	**8.0**	**8.0**	**8.1**	**7.9**	**7.9**	**8.0**	**7.9**	**7.9**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.1	6.3	6.3	6.5	6.7	6.8	7.0	6.8	6.9
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	7.8 *(3.3)*	8.0 *(3)*	8.1 *(2.9)*	8.2 *(2.7)*	8.4 *(2.4)*	8.6 *(2.1)*	9.1 *(1.4)*	8.7 *(1.9)*	8.9 *(1.7)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.8 *(16.2)*	7.1 *(14.4)*	7.1 *(14.4)*	7.5 *(12.4)*	7.7 *(11.5)*	7.8 *(11.2)*	7.8 *(10.8)*	8.0 *(10.2)*	8.0 *(10)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	3.8 *(15.6)*	3.8 *(15.6)*	3.8 *(15.6)*	3.9 *(15.3)*	3.9 *(15.3)*	4.0 *(14.9)*	4.2 *(14.6)*	3.6 *(15.9)*	3.7 *(15.7)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	7.7	7.7	7.7	7.7	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9
٥.القوانين	**7.3**	**7.3**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.5**	**7.5**	**7.6**	**7.7**
أ.قوانين سوق الائتمان	6.9	6.9	6.9	6.7	6.7	6.7	6.4	6.7	6.7
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	4.0	4.0	4.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.9	9.0
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.6	8.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	5.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	6.1	6.1	6.7	6.8	6.9	7.0	7.2	7.4	7.4
١.بدء مشروع تجاري	6.4	6.4	7.5	7.7	7.8	8.1	8.5	8.8	8.8
أ.عدد الإجراءات		2.9	4.7	4.7	4.7	5.3	5.3	6.5	6.5
ب.المدة (بالأيام)		6.1	8.7	9.2	9.2	9.4	9.4	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		8.8	8.8	9.0	9.1	9.2	9.3	9.4	9.5
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		7.7	7.8	8.0	8.3	8.4	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9	5.9	5.9	6.0	6.0	6.0	5.9	5.9	5.9
أ.المدة (سنوات)		5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		2.9	2.8	3.0	3.0	3.0	2.9	2.9	2.9

الكويت	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.9** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.7** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (2) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (4) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**6.5**	**6.4**	**6.4**	**6.7**	**6.3**	**6.8**	**5.5**	**6.7**	**6.7**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	1.8 *(33.8)*	1.5 *(35)*	1.6 *(34.7)*	2.1 *(32.8)*	2.1 *(32.7)*	2.5 *(31.5)*	2.5 *(31.5)*	2.5 *(31.5)*	2.5 *(31.5)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	7.1 *(11.1)*	7.0 *(11.5)*	6.8 *(12.1)*	7.8 *(8.5)*	6.1 *(14.9)*	7.8 *(8.4)*	2.6 *(27.5)*	7.5 *(9.8)*	7.5 *(9.8)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5	8.5	8.5	8.5	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6
١.عدد الإجراءات			6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.2	9.2	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.8	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	5.9	5.9
١.عدد الإجراءات		1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
٢.الوقت (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.4	9.4
٣. الأموال الصحيحة	**9.5**	**9.1**	**9.2**	**8.9**	**9.1**	**9.0**	**8.7**	**9.3**	**9.3**
أ.نمو الأموال	8.8 *(6.2)*	7.0 *(15.2)*	7.1 *(14.4)*	6.8 *(16)*	7.8 *(11)*	7.8 *(11.0)*	8.5 *(7.5)*	9.1 *(4.4)*	9.1 *(4.7)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5 *(1.12)*	9.6 *(1)*	9.7 *(0.7)*	9.5 *(1.4)*	9.4 *(1.5)*	9.2 *(1.9)*	8.6 *(3.5)*	8.8 *(3)*	8.8 *(3)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.8 *(0.9)*	9.8 *(1)*	9.8 *(1.2)*	9.2 *(4.1)*	9.4 *(3.1)*	8.9 *(5.5)*	7.9 *(10.6)*	9.2 *(4)*	9.2 *(4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**8.0**	**7.6**	**7.6**	**7.7**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9	8.9	8.9	8.8	8.8	9.3	8.5	8.5	8.5
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	9.4 *(0.9)*	9.5 *(0.8)*	9.4 *(0.9)*	9.5 *(0.8)*	9.6 *(0.7)*	9.6 *(0.6)*	8.6 *(2.1)*	8.6 *(2.2)*	8.6 *(2.2)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.3 *(3.5)*	9.3 *(3.5)*	9.3 *(3.5)*	9.1 *(4.7)*	9.0 *(4.9)*	9.1 *(4.6)*	9.1 *(4.7)*	9.1 *(4.7)*	9.1 *(4.7)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.9 *(5.1)*	7.9 *(5.1)*	7.9 *(5.1)*	7.9 *(5.1)*	7.9 *(5.1)*	9.2 *(1.9)*	7.9 *(5.2)*	7.9 *(5.2)*	7.9 *(5.2)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	4.6	4.6	4.6	4.6	4.6	4.6	4.2	4.2	4.6
٥.القوانين	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**7.6**	**7.6**	**7.7**	**7.7**	**7.8**	**7.3**
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1	8.1	8.1	6.9	6.9	7.1	7.1	7.1	7.1
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	5.3	5.3	5.3	5.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			5.0	5.0	5.0	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.قوانين سوق العمالة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	9.0	7.4
١.صلابة مؤشر التوظيف	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	10.0	8.7
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	3.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.2	7.3	7.3	7.3
١.بدء مشروع تجاري	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9
أ.عدد الإجراءات		3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5
ب.المدة (بالأيام)		8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		9.7	9.7	9.7	9.8	9.8	9.8	9.9	9.8
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.6	6.6	6.6	6.6	6.7
أ.المدة (سنوات)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1	6.0
ب.التكلفة (% من العقار)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		4.1	4.2	4.1	3.7	3.6	3.7	3.7	4.1

لبنان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.7** (6) **التصنيف (البيانات)**	**7.7** (6) **التصنيف (البيانات)**	**7.7** (5) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (6) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (5) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**8.5**	**8.5**	**8.5**	**8.4**	**8.2**	**8.3**	**8.2**	**8.2**	**8.8**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.7 *(17.1)*	6.9 *(16.4)*	7.3 *(15.1)*	7.3 *(15.2)*	7.2 *(15.4)*	7.4 *(15)*	7.4 *(15)*	7.3 *(15.1)*	7.8 *(13.4)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7 *(5.5)*	8.4 *(6.3)*	8.3 *(6.7)*	7.8 *(8.7)*	7.4 *(10)*	7.6 *(9.3)*	7.1 *(11)*	7.3 *(10.6)*	7.3 *(10.6)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									10.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*	10.0 *(20)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
١.عدد الإجراءات			6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
٢.الوقت (بالأيام)		5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
٣. الأموال الصحيحة	**9.6**	**9.5**	**9.5**	**9.6**	**9.2**	**9.4**	**8.8**	**9.2**	**9.0**
أ.نمو الأموال	9.5 *(2.3)*	9.3 *(3.6)*	9.4 *(2.9)*	9.6 *(1.8)*	9.0 *(5)*	9.2 *(3.8)*	9.0 *(5)*	8.9 *(5.4)*	8.2 *(9.1)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.1 *(2.3)*	9.1 *(2.3)*	9.1 *(2.3)*	9.1 *(2.3)*	9.1 *(2.3)*	9.0 *(2.5)*	8.3 *(4.4)*	8.2 *(4.4)*	8.6 *(3.5)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6 *(1.8)*	9.7 *(1.3)*	9.7 *(1.7)*	9.9 *(-0.7)*	8.9 *(5.6)*	9.2 *(4.1)*	7.8 *(10.8)*	9.8 *(1.2)*	9.2 *(4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**7.3**	**7.4**	**6.9**	**5.9**	**6.0**	**6.0**	**6.1**	**6.0**	**6.2**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.9	8.3	8.4	6.3	6.3	6.6	6.6	6.6	7.0
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	7.3 *(4)*	8.1 *(2.9)*	8.3 *(2.6)*	8.5 *(2.3)*	8.6 *(2.2)*	8.6 *(2.1)*	8.7 *(1.9)*	8.6 *(2.1)*	8.6 *(2.1)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6 *(7.2)*	8.6 *(7.2)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7)*	8.6 *(6.9)*	8.6 *(6.9)*	8.6 *(6.9)*	8.7 *(6.3)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة				1.8 *(20.5)*	1.8 *(20.5)*	2.5 *(18.7)*	2.5 *(18.7)*	2.5 *(18.7)*	3.7 *(15.7)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	3.8	3.8	2.3	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
٥.القوانين	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.3**	**7.3**	**7.9**	**8.0**	**8.0**	**8.1**
أ.قوانين سوق الائتمان	8.2	8.2	8.2	8.5	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	4.8	4.8	4.8	4.8	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			6.7	6.7	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمالة	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	8.3	8.3	8.3	8.4
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	10.0
٤. التجنيد الإجباري	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	6.7	6.7	6.8	6.8	6.9	6.9	7.2	7.2	7.2
١.بدء مشروع تجاري	8.4	8.4	8.4	8.5	8.6	8.6	9.2	9.2	9.2
أ.عدد الإجراءات		7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	8.2	8.2	8.2
ب.المدة (بالأيام)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	9.6	9.7	9.7
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		8.4	8.5	8.7	8.9	8.9	9.0	9.1	9.1
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		9.8	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.1	5.1	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2
أ.المدة (سنوات)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.7	1.8	2.0	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1

موريتانيا	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**6.4** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.3** (13) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (12) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (14) **التصنيف (البيانات)**	**6.2** (15) **التصنيف (البيانات)**	**6.0** (16) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**5.7**	**6.3**	**6.4**	**6.3**	**5.9**	**6.5**	**6.6**	**6.4**	**5.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1 *(26.1)*	6.0 *(19.6)*	6.2 *(18.8)*	5.9 *(20)*	5.7 *(20.5)*	6.4 *(18.1)*	6.8 *(16.8)*	6.2 *(18.8)*	7.2 *(15.6)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	8.0	8.0	8.0	8.0	7.0	8.0	8.0	8.0	4.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*	5.0 *(40)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.7**	**7.7**	**5.5**	**5.5**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية								3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني								3.3	3.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
١.عدد الإجراءات			8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.8	7.8	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.6	6.7	6.7	6.7
١.عدد الإجراءات		2.5	2.5	2.5	2.5	2.7	2.7	2.7	2.7
٢.الوقت (بالأيام)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	8.1	8.1	8.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
٣. الأموال الصحيحة	**7.5**	**7.3**	**7.0**	**6.9**	**6.2**	**6.3**	**6.4**	**6.5**	**6.5**
أ.نمو الأموال	6.6 *(17)*	5.7 *(21.6)*	6.1 *(19.6)*	6.3 *(18.4)*	7.3 *(13.3)*	7.8 *(11)*	8.0 *(9.8)*	7.7 *(11.4)*	7.9 *(10.5)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2 *(1.9)*	9.7 *(0.7)*	8.9 *(2.8)*	8.5 *(3.7)*	8.6 *(3.5)*	8.8 *(2.9)*	9.0 *(2.5)*	8.6 *(3.5)*	9.2 *(2.1)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.2 *(3.9)*	9.0 *(5.2)*	7.9 *(10.4)*	7.6 *(12.1)*	8.8 *(6.2)*	8.5 *(7.3)*	8.5 *(7.3)*	9.6 *(2.2)*	8.7 *(6.3)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	5.0	5.0	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٤.حرية التجارة الدولية	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.3**	**6.3**	**6.1**	**6.1**	**6.2**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.4	7.4	7.4	7.6
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.7)*	7.6 *(11.9)*	7.6 *(11.9)*	7.6 *(11.9)*	8.1 *(9.6)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.1 *(7.2)*	7.1 *(7.2)*	7.1 *(7.2)*	7.1 *(7.2)*	7.1 *(7.2)*	7.2 *(7)*	7.2 *(7)*	7.2 *(7)*	7.2 *(7)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.8	0.8	0.8	1.5	1.5	1.0	1.0	1.0
٥.القوانين	**5.3**	**5.3**	**5.3**	**5.5**	**5.3**	**5.6**	**5.8**	**6.3**	**6.2**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.7	5.7	5.7	5.7	5.2	5.7	5.7	7.1	7.1
١.ملكية البنوك								10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	9.0	9.0	8.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.قوانين سوق العمالة	4.8	4.8	4.8	5.3	5.3	5.4	5.4	5.6	5.3
١.صلابة مؤشر التوظيف	3.0	3.0	3.0	5.1	5.1	5.5	5.5	6.1	6.5
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		1.1	1.1	3.3	3.3	4.4	4.4	4.4	5.6
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		4.0	4.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	7.5
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج.قوانين الأعمال	5.4	5.4	5.6	5.4	5.5	5.7	6.2	6.2	6.3
١.بدء مشروع تجاري	6.8	6.8	6.8	6.8	7.0	7.5	8.5	8.4	8.5
أ.عدد الإجراءات		4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	5.9	5.9	5.9
ب.المدة (بالأيام)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.9	9.2	9.2	9.2
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		8.3	8.3	8.3	8.5	9.3	9.6	9.6	9.6
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		8.3	8.3	8.3	8.8	9.0	9.2	9.1	9.2
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.0	4.0	4.3	4.0	4.0	4.0	3.9	3.9	4.0
أ.المدة (سنوات)		2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.8	1.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	1.1

المغرب	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**6.4** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.4** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.6** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.4** (12) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (12) **التصنيف (البيانات)**	**6.4** (15) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (14) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (14) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**6.4**	**6.4**	**6.7**	**6.7**	**6.7**	**6.8**	**6.7**	**6.3**	**6.3**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.7 *(24)*	4.7 *(24)*	4.5 *(24.6)*	4.4 *(25.2)*	4.6 *(24.4)*	4.8 *(23.8)*	5.1 *(22.8)*	4.7 *(24.2)*	4.9 *(23.4)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7 *(5.3)*	9.0 *(4.3)*	8.4 *(6.3)*	8.4 *(6.5)*	8.3 *(6.9)*	8.4 *(6.4)*	7.7 *(8.9)*	8.6 *(5.5)*	8.1 *(7.4)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	8.0	8.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	8.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*	4.0 *(44)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.9**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.4**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	10.0	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5	8.5	8.5	8.4	8.7	8.1	8.1	8.1	8.0
١.عدد الإجراءات			8.0	8.0	8.0	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.2
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			7.9	7.7	8.6	8.4	8.4	8.4	8.4
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.7
١.عدد الإجراءات		4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
٢.الوقت (بالأيام)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	7.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٣. الأموال الصحيحة	**7.1**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**6.8**	**6.8**	**6.7**	**6.9**	**7.0**
أ.نمو الأموال	9.5 *(2.4)*	9.6 *(2)*	9.5 *(2.3)*	9.5 *(2.7)*	8.3 *(8.5)*	8.0 *(10.1)*	8.1 *(9.5)*	8.4 *(8.2)*	8.7 *(6.4)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6 *(1.1)*	9.6 *(0.9)*	9.7 *(0.8)*	9.7 *(0.8)*	9.6 *(1)*	9.6 *(0.9)*	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.3)*	9.5 *(1.3)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4 *(2.8)*	9.8 *(1.2)*	9.7 *(1.5)*	9.8 *(1)*	9.3 *(3.3)*	9.6 *(2)*	9.3 *(3.7)*	9.8 *(1)*	9.8 *(1)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٤.حرية التجارة الدولية	**4.6**	**4.6**	**4.9**	**5.0**	**4.7**	**5.2**	**5.1**	**5.4**	**5.4**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.3	4.4	4.4	4.7	4.5	4.8	5.2	5.4	5.5
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	6.6 *(5.2)*	7.0 *(4.6)*	7.1 *(4.3)*	7.5 *(3.7)*	7.8 *(3.2)*	8.0 *(3)*	8.2 *(2.7)*	7.9 *(3.2)*	8.3 *(2.6)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	4.5 *(27.7)*	4.3 *(28.3)*	4.3 *(28.3)*	6.1 *(19.4)*	5.1 *(24.5)*	5.4 *(23)*	5.7 *(21.4)*	6.4 *(18.1)*	6.4 *(18.1)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.8 *(20.5)*	1.8 *(20.5)*	1.8 *(20.5)*	0.6 *(23.5)*	0.6 *(23.5)*	1.1 *(22.3)*	1.7 *(20.8)*	1.8 *(20.5)*	1.8 *(20.5)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.9	7.9	9.6	9.6	8.7	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	1.5	1.5	0.8	0.8	0.8	0.8	0.0	0.8	0.8
٥.القوانين	**6.1**	**6.1**	**6.4**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**6.3**	**6.5**	**6.2**
أ.قوانين سوق الائتمان	**6.1**	**6.1**	**6.3**	5.8	5.8	5.8	**6.0**	**6.7**	**6.7**
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	3.2	5.7	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7	1.7	1.7	1.7	3.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمالة	5.1	5.1	5.1	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	3.8
١.صلابة مؤشر التوظيف	4.0	4.0	4.0	3.7	3.7	3.7	3.7	4.0	4.7
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	1.1
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		6.0	6.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	8.5	8.5	8.5	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	2.9
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
ج.قوانين الأعمال	7.2	7.2	7.8	7.8	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
١.بدء مشروع تجاري	7.8	7.8	8.9	8.9	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
أ.عدد الإجراءات		4.7	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		8.3	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.7	9.8	9.8	9.8	9.9	9.9	9.8	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		8.5	8.6	8.6	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.8
أ.المدة (سنوات)		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
ب.التكلفة (% من العقار)		7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.7	3.7	3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	4.1

عمان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.8** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.8** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (6) **التصنيف (البيانات)**	**7.7** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (5) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**4.9**	**5.0**	**5.0**	**4.9**	**5.0**	**5.1**	**5.5**	**5.4**	**5.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0 *(39.9)*	0.8 *(37.3)*	0.7 *(37.8)*	0.0 *(40.6)*	0.5 *(38.4)*	1.0 *(36.6*	2.5 *(31.6)*	2.1 *(33)*	2.1 *(33)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7 *(1.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*	9.4 *(2.7)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
١.عدد الإجراءات			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
١.عدد الإجراءات		1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
٢.الوقت (بالأيام)		6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣. الأموال الصحيحة	**9.7**	**9.6**	**9.4**	**9.2**	**9.3**	**8.4**	**7.9**	**8.3**	**8.4**
أ.نمو الأموال	9.3 *(3.5)*	8.7 *(6.6)*	8.2 *(9)*	7.5 *(12.4)*	8.3 *(8.3)*	5.6 *(22)*	5.8 *(20.8)*	5.7 *(21.7)*	5.7 *(21.4)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6 *(1)*	9.6 *(1)*	9.6 *(1)*	9.6 *(1.0)*	9.4 *(1.4)*	9.1 *(2.3)*	8.2 *(4.5)*	8.4 *(4)*	8.5 *(3.8)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9 *(-0.3)*	10.0 *(0.2)*	9.8 *(0.8)*	9.6 *(1.9)*	9.4 *(3.2)*	8.8 *(6)*	7.6 *(12.1)*	9.2 *(3.9)*	9.4 *(3.2)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**8.6**	**8.6**	**8.6**	**8.1**	**8.2**	**8.3**	**8.2**	**7.9**	**7.9**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.1	9.1	9.1	7.7	7.6	8.1	7.8	7.9	7.9
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*	9.5 *(0.8)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.4 *(8)*	8.4 *(8)*	8.4 *(8)*	9.2 *(3.83)*	8.9 *(5.3)*	8.9 *(5.5)*	8.9 *(5.7)*	8.9 *(5.5)*	8.9 *(5.5)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	9.5 *(1.2)*	4.4 *(14)*	4.4 *(14)*	5.9 *(10.3)*	5.1 *(12.3)*	5.4 *(11.4)*	5.4 *(11.4)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0`	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.7	6.7	6.7	6.7	6.9	6.9	6.7	5.8	5.8
٥.القوانين	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**7.6**	**7.9**	**7.9**	**7.9**	**8.2**	**8.3**
أ.قوانين سوق الائتمان	7.9	7.9	7.9	6.7	7.4	7.4	7.2	7.4	7.4
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	3.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	8.8	8.8	8.8	8.8	8.9	8.9	8.9	9.2	9.5
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.2	7.2	7.2	7.2	7.6	7.6	7.6	8.7	10.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		5.6	5.6	5.6	6.7	6.7	6.7	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.7	7.9	7.9
١.بدء مشروع تجاري	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.9	9.3	9.3
أ.عدد الإجراءات		5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	7.1	8.2	8.2
ب.المدة (بالأيام)		8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	9.4	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		8.7	8.7	8.7	8.9	8.9	9.1	9.5	9.4
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5	6.5	6.5	6.5	6.6	6.6	6.5	6.6	6.5
أ.المدة (سنوات)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ب.التكلفة (% من العقار)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.7	9.6
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.6	3.7	3.7	3.8	3.8	3.8	3.8	3.8

قطر	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**8** (2) **التصنيف (البيانات)**	**8** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.9** (1) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (5) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (3) **التصنيف (البيانات)**	**7.6** (4) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.3**	**6.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0 *(47.6)*	0.0 *(48.3)*	0.0 *(51.7)*	0.0 *(55.2)*	0.0 *(54.1)*	0.0 *(54.6)*	0.0 *(51.4)*	0.0 *(54.1)*	0.0 *(54.1)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.2 *(3.6)*	9.166 *(3.6)*	9.2 *(3.6)*	9.178 *(3.5)*	9.2 *(3.5)*	9.297 *(3.1)*	9.183 *(3.5)*	9.021 *(4.1)*	9.2 *(3.5)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.6**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.9
١.عدد الإجراءات						5.5	5.5	5.5	7.0
٢.الوقت (بالأيام)						9.8	9.8	9.8	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)						9.9	9.9	9.9	9.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات						3.4	3.4	3.4	3.4
٢.الوقت (بالأيام)						6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)						9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	**9.9**	**9.7**	**9.2**	**8.9**	**8.6**	**8.5**	**8.5**	**8.6**	**8.4**
أ.نمو الأموال									7.8 *(10.8)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6 *(1)*	9.7 *(0.8)*	9.0 *(2.5)*	8.5 *(3.7)*	8.1 *(4.7)*	8.2 *(4.5)*	8.6 *(3.4)*	6.8 *(8.1)*	6.2 *(9.5)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0 *(0.2*	9.5 *(2.3)*	8.6 *(6.8)*	8.2 *(8.8)*	7.6 *(11.8)*	7.2 *(13.8)*	7.0 *(15.1)*	9.0 *(-4.9)*	9.5 *(-2.4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**9.0**	**9.0**	**9.0**	**9.0**	**8.2**	**8.3**	**7.8**	**7.9**	**7.5**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.2	9.2	9.2	9.2	8.4	8.6	8.1	8.3	7.9
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	9.2 *(1.1)*	9.2 *(1.1)*	9.2 *(1.1)*	9.3 *(1.1)*	9.2 *(1.2)*	9.0 *(1.5)*	9.3 *(1.1)*	9.3 *(1.1)*	8.1 *(2.8)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2 *(4.1)*	9.2 *(4.1)*	9.2 *(4.1)*	9.2 *(4.1)*	9.0 *(5.2)*	9.0 *(4.9)*	9.0 *(5)*	9.0 *(5)*	9.0 *(5)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					7.0 *(7.5)*	7.9 *(5.2)*	6.0 *(10)*	6.7 *(8.3)*	6.7 *(8.3)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	7.7	7.7	7.7	7.7	6.2	6.2	5.4	5.4	4.6
٥.القوانين	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.4**	**7.4**	**7.7**	**7.3**
أ.قوانين سوق الائتمان	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	5.7	5.7	6.1	6.1
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	9.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية						3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان						3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.9	7.9
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	8.7	9.3
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)									
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	4.4
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.1	7.9
١.بدء مشروع تجاري	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	8.9
أ.عدد الإجراءات						7.6	7.6	7.6	6.5
ب.المدة (بالأيام)						9.8	9.8	9.8	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)						9.9	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)						9.8	9.9	9.9	9.8
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8
أ.المدة (سنوات)						7.5	7.5	7.6	7.5
ب.التكلفة (% من العقار)						7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)						5.7	5.7	5.7	5.7

السعودية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.2** (9) **التصنيف (البيانات)**	**7.2** (9) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.3** (8) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0 *(41.5)*	0.0 *(42.3)*	0.0 *(43.7)*	0.0 *(45.6)*	0.0 *(46.7)*	0.0 *(43.3)*	0.0 *(41)*	0.0 *(40.5)*	0.1 *(39.8)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.2**	**8.2**	**8.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.8	9.8	9.8
١.عدد الإجراءات				8.5	8.5	8.5	9.5	9.5	9.5
٢.الوقت (بالأيام)				10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.2	6.2
١.عدد الإجراءات		3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.4	3.4
٢.الوقت (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٣. الأموال الصحيحة	**9.6**	**9.5**	**9.5**	**9.5**	**9.4**	**9.1**	**8.6**	**8.8**	**8.8**
أ.نمو الأموال	8.8 *(6.1)*	8.5 *(7.5)*	8.3 *(8.4)*	8.3 *(8.3)*	8.3 *(8.6)*	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.7)*	7.7 *(11.4)*	7.2 *(13.9)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.7 *(0.7)*	9.6 *(0.9)*	9.7 *(0.8)*	9.7 *(0.7)*	9.7 *(0.8)*	9.4 *(1.6)*	8.4 *(3.9)*	8.6 *(3.5)*	8.9 *(2.8)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0 *(0.2)*	9.9 *(0.6)*	9.9 *(0.3)*	9.9 *(0.7)*	9.6 *(2.2)*	9.2 *(4.2)*	8.0 *(9.9)*	9.0 *(5.1)*	8.9 *(5.3)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**7.0**	**7.0**	**7.0**	**6.9**	**5.9**	**5.8**	**6.1**	**6.6**	**6.6**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.7	8.7	8.7	9.2	6.1	5.9	6.9	8.2	8.2
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.7 *(6.6)*	8.7 *(6.6)*	8.7 *(6.6)*	9.2 *(4.1)*	9.0 *(5.2)*	9.0 *(5.2)*	9.0 *(5.2)*	9.0 *(4.8)*	9.0 *(4.8)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					3.2 *(17)*	2.8 *(18)*	4.8 *(13.1)*	7.4 *(6.6)*	7.4 *(6.6)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	2.3	2.3	2.3	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
٥.القوانين	**7.3**	**7.3**	**7.3**	**7.7**	**7.8**	**8.1**	**8.3**	**8.3**	**8.1**
أ.قوانين سوق الائتمان	7.0	7.0	7.0	8.0	8.0	8.3	8.3	8.1	8.4
١.ملكية البنوك	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.0	2.0	2.0	6.2	6.2	7.0	7.0	6.5	7.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	3.0	5.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0	8.3	8.3	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.قوانين سوق العمالة	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.6	8.6	8.6	7.7
١.صلابة مؤشر التوظيف	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	8.7	8.7	8.7	10.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	6.0	6.0	6.0	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	3.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	6.2	6.2	6.1	6.4	6.6	7.5	7.9	8.2	8.2
١.بدء مشروع تجاري	6.6	6.6	6.6	6.8	7.2	9.0	9.1	9.6	9.6
أ.عدد الإجراءات		3.5	3.5	3.5	3.5	7.1	7.1	8.8	8.8
ب.المدة (بالأيام)		6.6	6.6	6.9	8.2	9.4	9.5	9.9	9.9
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.2	9.2	9.2	9.3	9.6	9.8	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		7.0	7.0	7.6	7.9	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9	5.9	5.7	5.9	5.9	6.0	6.7	6.7	6.7
أ.المدة (سنوات)		7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	8.9	8.9	8.9
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.1	2.3	3.1	2.9	3.2	4.0	4.1	4.0

الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**5.5** (14) التصنيف (البيانات)	**5.1** (14) التصنيف (البيانات)	**5.6** (14) التصنيف (البيانات)	**5.6** (15) التصنيف (البيانات)	**5.6** (15) التصنيف (البيانات)	**6** (14) التصنيف (البيانات)	**5.9** (16) التصنيف (البيانات)	**6.1** (16) التصنيف (البيانات)	**6.2** (15) التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة	**4.9**	**4.8**	**5.3**	**5.6**	**5.1**	**6.5**	**7.0**	**6.7**	**7.0**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.7 *(17.1)*	6.4 *(18.2)*	6.0 *(19.6)*	6.7 *(17.2)*	7.4 *(14.8)*	6.7 *(17.2)*	6.9 *(16.5)*	6.9 *(16.7)*	7.9 *(13.3)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي						9.5 *(2.39)*	9.1 *(3.8)*	9.0 *(4.3)*	9.0 *(4.3)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	2.0	2.0	0.0	2.0	2.0	2.0	2.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	8.0 *(27.5)*	8.0 *(27.5)*	8.0 *(27.5)*	8.0 *(27.5)*	8.0 *(27.5)*	8.0 *(27.5)*	10.0 *(20)*	9.0 *(22)*	9.0 *(22)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**5.6**	**5.6**	**5.6**	**5.6**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.1	6.1	6.1	6.1	6.4	6.3	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات			8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.7	9.7	9.7	9.7	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			0.0	0.0	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
١.عدد الإجراءات		0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
٢.الوقت (بالأيام)		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
٣. الأموال الصحيحة	**7.8**	**6.0**	**6.2**	**6.2**	**6.2**	**6.9**	**6.0**	**6.6**	**6.6**
أ.نمو الأموال	7.5 *(12.4)*	6.9 *(15.3)*	7.4 *(12.9)*	7.4 *(12.9)*	8.4 *(8.1)*	9.4 *(3.2)*	9.3 *(3.6)*	9.2 *(3.9)*	9.3 *(3.6)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.9 *(2.8)*	8.3 *(4.2)*	8.5 *(3.9)*	8.9 *(2.8)*	8.5 *(3.8)*	9.0 *(2.5)*	8.1 *(4.8)*	7.9 *(5.2)*	7.8 *(5.4)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0 *(-0.1)*	8.8 *(5.8)*	9.1 *(4.4)*	8.6 *(7.2)*	8.0 *(10)*	9.2 *(3.9)*	6.9 *(15.7)*	9.4 *(2.9)*	9.1 *(4.4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٤.حرية التجارة الدولية	**3.5**	**3.5**	**5.4**	**5.4**	**5.4**	**5.6**	**5.3**	**5.5**	**5.6**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.6	6.0
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*	7.6 *(3.7)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	6.1 *(19.6)*	7.2 *(14.2)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	1.9 *(20.3)*	3.2 *(17)*	3.2 *(17)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.3	5.3	10.0	10.0	9.5	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.0	0.0	1.0	1.0	1.7	1.7	0.8	0.8	0.8
٥.القوانين	**5.5**	**5.5**	**5.5**	**5.3**	**5.4**	**5.5**	**5.5**	**6.0**	**6.3**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3	5.3	5.3	4.8	4.8	5.3	4.8	5.2	5.7
١.ملكية البنوك								5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	9.0	9.0	10.0	9.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية			1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	5.4	5.4	5.4	5.3	5.4	5.2	5.3	5.7	5.7
١.صلابة مؤشر التوظيف	7.0	7.0	7.0	6.6	7.0	6.3	6.6	8.0	6.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	8.9	10.0	7.8	8.9	8.9	6.1
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	6.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	10.0
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج.قوانين الأعمال	5.7	5.7	5.7	5.7	6.0	6.0	6.4	7.3	7.4
١.بدء مشروع تجاري	5.4	5.4	5.4	5.4	5.9	5.9	6.7	8.5	8.8
أ.عدد الإجراءات		4.1	4.1	4.1	4.1	3.5	6.5	7.1	7.1
ب.المدة (بالأيام)		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	9.3	9.4	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.6	9.6	9.6	9.7	9.3	9.8	9.7	9.5
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		0.0	0.1	0.0	1.7	2.8	1.5	8.0	9.3
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1	6.1	6.1	6.1	6.0
أ.المدة (سنوات)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.1	3.1	3.1	3.2	3.3	3.2	3.2	3.0

تونس	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**6.4** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.4** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.4** (13) **التصنيف (البيانات)**	**6.5** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (11) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**	**6.8** (10) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**5.6**	**5.5**	**5.5**	**5.5**	**7.5**	**7.5**	**7.4**	**7.4**	**7.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.4 *(21.5)*	5.4 *(21.5)*	5.5 *(21.4)*	5.4 *(21.5)*	5.5 *(21.3)*	5.5 *(21.1)*	5.6 *(20.9)*	5.7 *(20.8)*	5.7 *(20.6)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.1 *(7.5)*	7.4 *(10)*	7.4 *(10)*	7.4 *(10)*	7.3 *(10.3)*	7.3 *(10.3)*	6.8 *(12.19)*	7.0 *(11.3)*	7.0 *(11.5)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	2.0	2.0	2.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات				8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)				9.5	9.5	9.6	9.6	9.6	9.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
١.عدد الإجراءات		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
٢.الوقت (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	**7.1**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.0**	**6.9**	**6.8**	**6.8**	**6.8**
أ.نمو الأموال	9.2 *(4.2)*	9.3 *(3.4)*	9.6 *(2)*	9.5 *(2.6)*	9.3 *(3.4)*	8.8 *(6.1)*	8.5 *(7.5)*	8.3 *(8.5)*	8.4 *(8)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8 *(0.4)*	9.9 *(0.4)*	9.8 *(0.6)*	9.7 *(0.7)*	9.6 *(1)*	9.6 *(0.9)*	9.6 *(1.1)*	9.6 *(1.1)*	9.7 *(0.7)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5 *(2.7)*	9.5 *(2.7)*	9.3 *(3.6)*	9.6 *(2)*	9.1 *(4.5)*	9.3 *(3.4)*	9.0 *(4.9)*	9.3 *(3.5)*	9.1 *(4.4)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**	**4.8**	**5.4**	**5.2**	**4.8**	**4.9**	**4.9**	**5.1**	**5.0**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.7	5.8	6.1	5.3	4.5	4.5	5.9	5.8	6.7
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	8.1 *(2.8)*	8.3 *(2.5)*	8.5 *(2.2)*	8.7 *(1.9)*	8.8 *(1.8)*	8.9 *(1.7)*	8.5 *(2.2)*	8.3 *(2.6)*	8.3 *(2.5)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	4.0 *(30.2)*	4.0 *(30.2)*	4.9 *(25.5)*	7.3 *(13.3)*	4.6 *(26.8)*	4.6 *(26.8)*	5.7 *(21.5)*	5.7 *(21.5)*	6.7 *(16.5)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	5.0 *(12.6)*	5.0 *(12.6)*	5.0 *(12.6)*	0.0 *(26)*	0.0 *(26)*	0.0 *(26)*	3.4 *(16.6)*	3.4 *(16.6)*	5.2 *(12)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.8	7.8	9.3	9.3	9.2	9.5	8.2	8.6	7.4
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
٥.القوانين	**6.9**	**6.9**	**6.6**	**6.9**	**6.9**	**7.0**	**7.1**	**7.2**	**7.2**
أ.قوانين سوق الائتمان	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.8	7.2	7.2	7.2
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	4.0	5.7	5.7	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	3.3	3.3	5.0	8.3	8.3	8.3
ب. قوانين سوق العمالة	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	6.1	6.2
١.صلابة مؤشر التوظيف	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	6.0	7.1
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	8.3
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.7	10.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	3.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	8.8
٤. التجنيد الإجباري	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
ج.قوانين الأعمال	8.2	8.2	7.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
١.بدء مشروع تجاري	8.5	8.5	8.5	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
أ.عدد الإجراءات		5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
ب.المدة (بالأيام)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		9.3	9.4	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.9	7.9	6.1	7.9	7.9	7.9	8.0	8.0	7.9
أ.المدة (سنوات)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
ب.التكلفة (% من العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		5.5	0.0	5.6	5.5	5.6	5.6	5.6	5.6

الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.8** (4) التصنيف (البيانات)	**7.8** (3) التصنيف (البيانات)	**7.7** (5) التصنيف (البيانات)	**7.8** (3) التصنيف (البيانات)	**7.8** (2) التصنيف (البيانات)	**7.7** (3) التصنيف (البيانات)	**7.7** (2) التصنيف (البيانات)	**7.9** (2) التصنيف (البيانات)	**8.1** (1) التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة	**7.0**	**7.0**	**7.1**	**7.6**	**7.6**	**7.7**	**7.7**	**7.4**	**7.9**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	8.2 *(12.1)*	8.2 *(12.3)*	8.5 *(11.1)*	8.7 *(10.5)*	8.9 *(9.8)*	9.2 *(8.7)*	9.3 *(8.4)*	8.0 *(12.7)*	8.1 *(12.6)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*	9.7 *(1.6)*
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	4.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.7**	**7.7**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.8	9.8
١.عدد الإجراءات			9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	10.0	10.0
٢.الوقت (بالأيام)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.3	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	6.0	6.0
١.عدد الإجراءات		1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	2.0	2.0
٢.الوقت (بالأيام)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.8	6.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٣. الأموال الصحيحة	**9.2**	**9.0**	**8.7**	**8.4**	**8.3**	**7.8**	**7.9**	**8.6**	**8.7**
أ.نمو الأموال	8.3 *(8.5)*	7.9 *(10.7)*	6.7 *(16.4)*	6.0 *(19.9)*	6.1 *(19.3)*	4.8 *(26.2)*	5.2 *(24)*	6.4 *(18.2)*	7.2 *(14.2)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.0 *(2.6)*	9.0 *(2.6)*	9.0 *(2.6)*	9.0 *(2.6)*	9.0 *(2.6)*	8.7 *(3.2)*	8.8 *(3.1)*	8.3 *(4.3)*	7.8 *(5.4)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4 *(2.9)*	9.4 *(3.2)*	9.0 *(5)*	8.8 *(6.2)*	8.1 *(9.3)*	7.8 *(11.1)*	7.5 *(12.3)*	9.7 *(1.6)*	9.8 *(0.9)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**8.4**	**8.4**	**8.4**	**8.3**	**8.3**	**8.2**	**8.1**	**8.2**	**8.3**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.6	8.5	8.7	8.7
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2 *(4)*	9.2 *(4)*	9.2 *(4)*	9.0 *(4.8)*	9.0 *(5)*	9.0 *(5)*	9.0 *(5)*	9.0 *(4.9)*	9.0 *(4.9)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.6 *(6.1)*	7.6 *(6.1)*	7.6 *(6.1)*	7.6 *(6.1)*	7.6 *(6.1)*	6.8 *(8.1)*	6.4 *(9.1)*	7.0 *(7.5)*	7.0 *(7.5)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	5.8	5.8	6.2
٥.القوانين	**7.2**	**7.2**	**7.1**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.4**	**7.5**	**7.6**
أ.قوانين سوق الائتمان	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	7.3	7.3	7.3
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	6.2	6.2	6.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	3.3	3.3	3.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمالة	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.7	9.1
١.صلابة مؤشر التوظيف	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	9.3	8.7
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	10.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	6.4	6.4	6.2	6.4	6.4	6.4	6.4	6.5	6.5
١.بدء مشروع تجاري	8.6	8.6	8.6	8.6	8.7	8.7	8.7	8.9	8.9
أ.عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
ب.المدة (بالأيام)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.4	9.4
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		9.6	9.6	9.6	9.7	9.7	9.8	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		9.1	9.2	9.2	9.3	9.4	9.4	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.1	4.1	3.8	4.2	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
أ.المدة (سنوات)		5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1
ب.التكلفة (% من العقار)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.1	0.0	1.3	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2

الجمهورية اليمنية	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**7.3** (9) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.3** (9) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (8) **التصنيف (البيانات)**	**7.4** (7) **التصنيف (البيانات)**	**7.5** (6) **التصنيف (البيانات)**	**7.2** (9) **التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة	**6.7**	**6.9**	**7.0**	**7.0**	**6.9**	**6.8**	**7.2**	**7.2**	**6.4**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.5 *(18.1)*	6.8 *(17)*	7.1 *(15.9)*	7.1 *(16)*	6.9 *(16.5)*	6.7 *(17.3)*	7.4 *(15)*	7.3 *(15)*	8.1 *(12.5)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									4.0
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.5**	**6.5**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات			7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.7	8.7	8.7	8.7	8.8	8.8	8.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.2	7.2
١.عدد الإجراءات		4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	5.0	5.0
٢.الوقت (بالأيام)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣. الأموال الصحيحة	**8.6**	**8.7**	**8.6**	**9.0**	**8.9**	**8.9**	**8.1**	**8.7**	**8.5**
أ.نمو الأموال	8.4 *(8.1)*	8.2 *(9.2)*	8.2 *(8.9)*	8.5 *(7.7)*	8.0 *(10.2)*	7.9 *(10.7)*	7.9 *(10.4)*	8.0 *(10.2)*	8.4 *(8.2)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.6 *(3.4)*	8.7 *(3.2)*	8.7 *(3.3)*	9.7 *(0.6)*	9.7 *(0.8)*	9.3 *(1.8)*	8.4 *(4.1)*	7.9 *(5.1)*	8.0 *(5.1)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	7.6 *(12.2)*	7.8 *(10.8)*	7.5 *(12.5)*	7.6 *(11.8)*	7.8 *(10.8)*	8.4 *(7.9)*	6.2 *(19)*	8.9 *(5.4)*	7.8 *(11.2)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**	**8.5**	**8.5**	**8.8**	**8.7**	**8.7**	**8.6**	**8.7**	**8.4**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.6	8.6	8.6	8.6	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*	8.6 *(7.1)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					8.2 *(4.5)*	8.2 *(4.5)*	8.2 *(4.5)*	8.1 *(4.7)*	8.1 *(4.7)*
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.9	6.9	6.9	7.7	7.7	7.7	7.5	7.7	6.9
٥.القوانين	**6.2**	**6.2**	**6.1**	**5.9**	**5.9**	**6.0**	**6.4**	**6.7**	**6.1**
أ.قوانين سوق الائتمان	6.3	6.3	6.3	5.5	5.5	5.5	5.5	5.9	5.9
١.ملكية البنوك								5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.7	2.7	2.7	1.0	1.0	1.0	1.0	2.7	2.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية			2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمالة	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.4	4.6
١.صلابة مؤشر التوظيف	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	7.6	8.0
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	7.8	8.9
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	7.0	7.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	2.0
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج.قوانين الأعمال	6.3	6.3	5.8	6.1	6.2	6.4	7.7	7.8	7.8
١.بدء مشروع تجاري	6.0	6.0	6.2	5.7	5.8	6.3	8.8	9.0	9.0
أ.عدد الإجراءات		4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	7.1	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		6.5	7.0	7.0	7.0	7.0	9.5	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)		6.9	6.8	7.1	7.3	7.9	8.9	9.0	9.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)		6.6	6.9	4.7	5.0	6.1	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5	6.5	5.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
أ.المدة (سنوات)		7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3
ب.التكلفة (% من العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.1	0.0	3.0	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1

العراق	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة									
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام									
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية							**4.2**	**4.2**	**4.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	3.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.3	8.5
١.عدد الإجراءات				8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.الوقت (بالأيام)				9.9	9.9	9.9	9.9	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				7.8	7.9	8.0	7.9	7.5	7.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.9	5.8
١.عدد الإجراءات				1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
٢.الوقت (بالأيام)				7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				8.8	8.8	8.8	8.8	9.0	9.0
٣. الأموال الصحيحة							**4.3**	**4.6**	**4.6**
أ.نمو الأموال								4.9 *(25.5)*	3.6 *(32)*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	4.9 *(12.7)*	4.9 *(12.7)*	4.9 *(12.7)*	4.9 *(12.7)*	4.9 *(12.7)*	0.6 *(23.4)*	0.4 *(24.1)*	-0.0 *(25.1)*	0.4 *(23.9)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	6.1 *(19.3)*	3.3 *(33.6)*	4.6 *(27)*	2.6 *(37)*	0.0 *(53.2)*	8.0 *(-10.1)*	7.5 *(12.7)*	8.6 *(6.9)*	9.4 *(2.9)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٤.حرية التجارة الدولية								**8.1**	**8.1**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية									
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة									
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة									
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.9	0.9	0.0	0.0	7.7	7.7	6.9	6.2	6.2
٥.القوانين							**5.8**	**6.0**	**5.8**
أ.قوانين سوق الائتمان	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	3.8	5.3	5.5	5.2
١.ملكية البنوك								5.0	5.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	6.0	9.0	10.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية					3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان					0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.قوانين سوق العمالة	6.0	6.0	6.0	8.5	8.5	8.5	8.5	8.9	8.6
١.صلابة مؤشر التوظيف	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	7.6	6.5
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	5.6
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.7	3.6	3.8	3.7
١.بدء مشروع تجاري	7.6	7.6	7.6	7.6	7.5	7.4	7.3	7.5	7.4
أ.عدد الإجراءات				4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)				6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)				9.5	9.2	8.9	8.2	9.1	8.7
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)				9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)									
ب.التكلفة (% من العقار)									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

ليبيا	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة									
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.1 *(22.6)*	3.9 *(26.9)*	3.8 *(27.2)*	2.5 *(31.6)*	2.7 *(30.8)*	2.5 *(31.5)*	2.7 *(30.8)*	2.7 *(30.8)*	2.7 *(30.8)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية									10.0 *(14)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة									
١.عدد الإجراءات									
٢.الوقت (بالأيام)									
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)									
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود									
١.عدد الإجراءات									
٢.الوقت (بالأيام)									
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)									
٣. الأموال الصحيحة	**5.5**	**6.0**	**6.1**	**6.0**	**6.1**	**5.8**	**5.2**	**5.7**	**7.2**
أ.نمو الأموال	6.5 *(17.4)*	6.5 *(17.4)*	6.5 *(17.4)*	6.5 *(17.4)*	6.5 *(17.4)*	6.5 *(17.4)*	4.6 *27.0*	4.7 *26.3*	5.7 *21.5*
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	7.5 *(6.3)*	7.9 *5.1*	8.5 *3.8*	7.9 *5.2*	8.1 *4.9*	8.1 *4.9*	8.1 *4.8*	8.5 *3.7*	8.5 *3.7*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.0 *(-9.8)*	9.6 *-2.2*	9.6 *-2.2*	9.5 *2.7*	9.7 *1.5*	8.7 *6.3*	7.9 *10.4*	9.5 *2.5*	9.5 *2.5*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0
٤.حرية التجارة الدولية	**3.9**	**3.9**	**5.3**	**5.3**	**7.7**	**7.7**	**7.0**	**7.2**	**7.2**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.0 *(20.2)*	6.0 *(20.2)*	6.0 *(20.2)*	6.0 *(20.2)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*	10.0 *(0)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة									
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.8	5.8	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	3.1	1.0	1.5	1.5
٥.القوانين									
أ.قوانين سوق الائتمان								5.0	5.0
١.ملكية البنوك								0.0	0.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان									
٥.مؤشر الحقوق القانونية									
٦.مؤشر معلومات الائتمان									
ب.قوانين سوق العمالة									
١.صلابة مؤشر التوظيف									
أ.مؤشر صعوبة التوظيف									
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل									
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل									
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)									
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)									
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
ج.قوانين الأعمال									
١.بدء مشروع تجاري									
أ.عدد الإجراءات									
ب.المدة (بالأيام)									
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)									
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)									
٢.إغلاق المشاريع التجارية									
أ.المدة (سنوات)									
ب.التكلفة (% من العقار)									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)									

فلسطين	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**
١.حجم الحكومة							**7.2**	**7.2**	**7.2**
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.8 *(23.6)*	5.1 *(22.8)*	4.6 *(24.3)*	4.3 *(25.4)*	4.3 *(25.4)*	4.3 *(25.4)*	4.3 *(25.4)*	4.3 *(25.4)*	4.3 *(25.4)*
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*	10.0 *(15)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية							**7.4**	**6.7**	**6.7**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية								5.8	5.8
ب.تكامل النظام القانوني								5.8	5.8
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.7	8.8	8.8
١.عدد الإجراءات				7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)				9.3	9.3	9.3	9.4	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				9.6	9.6	9.6	9.7	9.8	9.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.3	6.4
١.عدد الإجراءات				3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2
٢.الوقت (بالأيام)				5.6	5.6	5.6	5.6	6.4	6.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة							**8.4**	**9.1**	**9.0**
أ.نمو الأموال									
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2 *(2.1)*	9.2 *(2)*	9.3 *(1.8)*	9.3 *(1.6)*	9.6 *(1)*	9.6 *(1)*	8.7 *(3.2)*	8.7 *(3.2)*	8.7 *(3.2)*
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.9 *(5.7)*	9.1 *(4.4)*	9.4 *(3)*	9.3 *(3.5)*	9.2 *(3.9)*	9.6 *(1.8)*	8.0 *(9.9)*	9.4 *(2.8)*	9.3 *(3.7)*
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية									
٤.حرية التجارة الدولية									
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية									
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة									
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة									
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء									
ج.ضوابط رأس المال									
٥.القوانين							**6.3**	**6.7**	**6.2**
أ.قوانين سوق الائتمان	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	6.3	6.3	7.5	7.5
١.ملكية البنوك								10.0	10.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	2.5	2.5	2.5	2.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية					0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان					3.3	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.قوانين سوق العمالة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	7.2
١.صلابة مؤشر التوظيف	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	2.0
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.قوانين الأعمال	3.4	3.4	3.4	3.4	3.5	3.5	3.9	3.9	3.9
١.بدء مشروع تجاري	6.7	6.7	6.7	6.7	7.0	7.1	7.9	7.8	7.7
أ.عدد الإجراءات				4.1	4.1	4.1	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)				5.5	5.5	5.5	7.7	7.7	7.7
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)				9.0	8.7	8.8	9.2	9.3	8.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)				8.3	9.9	9.9	9.9	9.6	9.6
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)									
ب.التكلفة (% من العقار)									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الصومال	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة									
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام									
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية									
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية						7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*	7.0 *(35)*
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**2.5**	**2.5**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	3.3	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة									
١.عدد الإجراءات									
٢.الوقت (بالأيام)									
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)									
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود									
١.عدد الإجراءات									
٢.الوقت (بالأيام)									
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)									
٣. الأموال الصحيحة									
أ.نمو الأموال									
ب.الإنحراف المعياري في التضخم									
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة									
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0
٤.حرية التجارة الدولية	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**6.5**	**6.5**	**4.4**	**5.0**	**5.0**
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية									
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة									
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة									
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0	0.0	0.0
ج.ضوابط رأس المال	0.0	0.0	0.0	0.0	3.1	3.1	8.9	10.0	10.0
٥.القوانين									
أ.قوانين سوق الائتمان									
١.ملكية البنوك									
٢.منافسة البنوك الأجنبية									
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية									
٤.الحصول على الائتمان									
٥.مؤشر الحقوق القانونية									
٦.مؤشر معلومات الائتمان									
ب.قوانين سوق العمالة									
١.صلابة مؤشر التوظيف									
أ. مؤشر صعوبة التوظيف									
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل									
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل									
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)									
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)									
٤. التجنيد الإجباري	10	10	10	10	10	10	10	10	10
ج. قوانين الأعمال									
١.بدء مشروع تجاري									
أ. عدد الإجراءات									
ب. المدة (بالأيام)									
ج. التكلفة (% من الدخل الفردي)									
د. الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)									
٢.إغلاق المشاريع التجارية									
أ. المدة (سنوات)									
ب. التكلفة (% من العقار)									
ج. نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)									

السودان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة									
أ. استهلاك الإنفاق الحكومي العام	8.3 *(11.6)*	8.0 *(12.8)*	7.5 *(14.5)*	5.5 *(21.2)*	5.8 *(20.2)*	5.9 *(20)*	5.7 *(20.6)*	6.9 *(16.5)*	5.7 *(20.7)*
ب. التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي									
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية									
د. أعلى معدل للضرائب الهامشية									
٢.النظام القانوني وحقوق الملكية	**4.7**	**4.7**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**
أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب. تكامل النظام القانوني	5.0	5.0	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2
ج. القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
١.عدد الإجراءات				7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
٢.الوقت (بالأيام)				9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				8.8	8.9	9.0	9.0	9.0	9.0
د. تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.0	5.0	5.0	5.0	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1
١.عدد الإجراءات				0.9	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
٢.الوقت (بالأيام)				4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)				9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4
٣. الأموال الصحيحة	**6.6**	**6.8**	**7.0**	**7.0**	**5.8**	**5.9**	**5.5**	**7.0**	**7.0**
أ. نمو الأموال	5.3 *(23.4)*	5.3 *(23.3)*	5.2 *(24.1)*	5.5 *(22.5)*	4.7 *(26.6)*	5.5 *(22.7)*	5.9 *(20.3)*	6.5 *(17.6)*	6.9 *(15.7)*
ب. الانحراف المعياري في التضخم	7.8 *(5.4)*	8.3 *(4.2)*	9.4 *(1.5)*	9.4 *(1.5)*	9.8 *(0.6)*	9.8 *(0.5)*	8.9 *(2.9)*	8.8 *(2.9)*	8.8 *(3.1)*
ج. التضخم: في السنوات الأخيرة	8.3 *(8.3)*	8.5 *(7.7)*	8.3 *(8.4)*	8.3 *(8.5)*	8.6 *(7.2)*	8.4 *(8)*	7.1 *(14.3)*	7.8 *(11.2)*	7.4 *(13)*
د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	5.0	5.0	5.0	0.0	0.0	0.0	5.0	5.0
٤.حرية التجارة الدولية	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	**6.0**	**6.0**	**6.1**	**5.9**	**7.0**
أ. الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.8	5.8	5.8	5.8	5.0	5.0	5.9	4.7	5.0
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة)									
٢.معدل التعرفة المتوسطة	5.8 *(21.1)*	5.8 *(21.1)*	5.8 *(21.1)*	5.8 *(21.1)*	6.0 *(20.1)*	6.0 *(20.1)*	5.9 *(20.4)*	5.9 *(20.4)*	6.0 *(19.9)*
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة					4.1 *(14.9)*	4.1 *(14.9)*	3.5 *(16.3)*	3.5 *(16.3)*	4.0 *(15.1)*
ب. معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج. ضوابط رأس المال	1.8	1.8	1.8	1.8	3.1	3.1	2.5	3.1	6.2
٥.القوانين	**4.6**	**5.1**	**5.1**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**4.5**
أ. قوانين سوق الائتمان	4.5	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
١.ملكية البنوك	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية					5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان					0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب. قوانين سوق العمالة	5.3	5.3	5.3	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	3.5
١.صلابة مؤشر التوظيف	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	7.1
أ.مؤشر صعوبة التوظيف		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	7.2
ب.مؤشر التشدد في ساعات العمل		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
ج.مؤشر صعوبة الطرد من العمل		5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	6.0
٢.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9
٣.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	10.0
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج. قوانين الأعمال	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.2
١.بدء مشروع تجاري	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2	8.3	8.3
أ.عدد الإجراءات				5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
ب.المدة (بالأيام)				8.2	8.2	8.2	8.2	8.3	8.3
ج.التكلفة (% من الدخل الفردي)				9.2	9.3	9.3	9.4	9.6	9.6
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)				10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)									
ب.التكلفة (% من العقار)									
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

ملحق: ملاحظات توضيحية ومصادر البيانات

تم استخراج المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ قطعة من البيانات المميزة (مكونات). وتم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المناطق الخمسة، وتم استخراج نتائج المناطق بواسطة حساب متوسط المكونات لكل منطقة. يتم قياس الحرية الاقتصادية بموجب قياس من صفر إلى عشرة، حيث تدل القيمة الأعلى على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

تجدر الملاحظة أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة لحساب النتائج الفردية مستخرجة من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم بدلًا عن الـ٢٢ دولة المدرجة في المؤشر. بالنسبة لتلك المتغيرات غير المستخدمة في التقرير فقد تم استخراج الحدود القصوى والحدود الدنيا من ١٤١ دولة مدرجة في التقرير. وقد استخدمنا حدود قصوى وحدود دنيا "عالمية" بدلًا عن إقليمية بسبب التفاوت الصغير في بعض المكونات بين الدول العربية.

المنطقة (١): حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والشركات التجارية

أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك

هذا العنصر هو لقياس المصروفات الاستهلاكية النهائية للحكومة كنسبة من المصروفات الاستهلاكية النهائية (سابقًا كانت تعرف على أنها إجمالي الاستهلاك). وقد تم استخراج المعدل لهذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vmin) / (Vmax - Vi) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من إجمالي الاستهلاك، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان القيم القصوى والدنيا والتي تم تحديدها إلى ٤٠% و ٦% على التوالي. تم استخدام بيانات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٩٠ للتوصل إلى القيمة الأعلى والأقل لهذا العنصر. الدول التي تكون فيها المصروفات الحكومية أعلى بالنسبة إلى إجمالي الاستهلاك تحصل على نقاط أقل.

المصدر: البنك الدُّوَلي ٢٠١٢، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ (على الشبكة)

ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

هذا العنصر هو لقياس الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vmin) / (Vmax - Vi) مضروبًا في عشرة. حيث أن (Vi) تعبر عن نسبة التحويلات والدعم بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان القيم القصوى والدنيا وتم تحديدها عند ٣٧,٢% و ٠,٥% على التوالي. تم استخدام بيانات ١٩٩٠ من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم للتوصل إلى القيمة الأعلى والأقل لهذا العنصر. الدول التي تكون فيها نسبة عالية من الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى بالنسبة إلى إجمالي الناتج العام تحصل على نقاط أقل.

المصدر: جوارتني ولوسون وهال (٢٠١٢)

ج) الشركات والاستثمارات الحكومية

تم حساب مُعدَّل هذا العنصر باستخدام (أ) حصة الاستثمارات الحكومية من إجمالي الاستثمارات، و (ب) عدد، وتكوين، وحصة الناتج المتولّد عن الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها. الدول التي فيها استثمارات أقل بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات، وعدد أقل من الشركات التي تقوم الحكومية بتشغيلها تحصل على نقاط أعلى.

المصدر: جوارتني ولوسون وهال (٢٠١٢)

د) المُعَدَّل الأعلى لهامش الضرائب

هذا العنصر هو لقياس المعدل الأعلى للهامش الضريبي (معدل فردي) والحد الأدنى للدخل الذي يطبق عليه. الدول التي فيها معدلات أعلى لهامش الضريبة والتي يتم تطبيقها على الحدود الدنيا للدخل المنخفض تحصل على علامات أقل بموجب المصفوفة التالية:

الحد الأدنى للدخل، بالدولار الأمريكي				
الهـامش الأعلى للمعدل الضريبي	< ٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠–٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠–١٥٠,٠٠٠	> ١٥٠,٠٠٠
< %٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١ – ٢٥	٩	٩	١٠	١٠
٢٦ – ٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١ – ٣٥	٧	٧	٨	٩
٣٦ – ٤٠	٥	٦	٧	٨
٤١ – ٤٥	٤	٥	٦	٧
٤٦ – ٥٠	٣	٤	٥	٥
٥١ – ٥٥	٢	٣	٤	٤
٥٦ – ٦٠	١	٢	٣	٣
٦١ – ٦٥	-	١	٢	٢
٦٦ – ٧٠	-	-	١	١
> %٧٠	-	-	-	-

المصدر: اللجنة الكندية للتجارة، سوريا (٢٠١٠): شامبان – أردين للصادرات (٢٠١٢)، جزر القمر، المديرية العامة للواردات (٢٠٠٥)، داهالان (٢٠٠٣)، ديلويت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١١) جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١٠) إيرنست أند يونج (٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، كي بي إم جي (٢٠١٠) موريتانيا وزارة المالية (٢٠٠٥)، برايس واتر هاوس كوبرز (٢٠١١)، البنك العالمي (مختلف السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١١) مؤشرات التنمية في العالم.

المنطقة ٢: الهيكلية القانونية وأمن حقوق الملكية

أ) التدخل العسكري في حكم القانون والعملية السياسية

يعتمد هذا العنصر على عامل المخاطر السياسة (ز) (الجيش في السياسة) من الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول الذي يقيس مدى تدخل العسكر في السياسة. "بما أن الجيش غير منتخب، فإن تدخلات الجيش، حتى ولو كانت هامشية، تقلّل من المسئولية الديمقراطية. يمكن أن يكون تدخل الجيش نتيجة لتهديدات داخلية أو خارجية، أو نتيجة تحولات أو صعوبات كامنة في الدولة، أو

انقلاب عسكري كامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكومة العسكرية من شأنه التقليل من فعالية العمل الحكومي، واستشراء الفساد، وتكوين بيئة غير مرضية بالنسبة للشركات الأجنبية."

يقوم الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول بقياس مستوى التدخل العسكري على مقياس من صفر إلى ٦، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات أقل للمخاطر. بعدها تم نقل هذه القيمة إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة (PRS) ١٩٧٩ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠

ب) مصداقية النظام القضائي

يعتمد هذا العنصر على عامل المخاطر السياسية (ل) (القانون والنظام) من الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول. يعتمد هذا العنصر على "مقاسين اثنين يكونان عنصرًا واحدًا للمخاطر. كل عنصر فرعي يساوي نصف المجموع الكلي. العنصر الفرعي "القانون" هو لتقييم شدة وحياد النظام القضائي، والعنصر الفرعي "النظام" هو لتقييم مراعاة القانون من قبل العموم." يقوم الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول بقياس القانون والنظام على مقياس من صفر إلى ستة، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات أقل للمخاطر. بعدها تم نقل هذه القيم إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة (PRS) ١٩٧٩ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠

ج) قيود تنظيمية على بيع العقارات

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك العالمي للأعمال التجارية، وهو لقياس الخطوات، والفترة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية. يستخدم البنك العالمي "حالة نموذجية لصاحب عمل راغب بشراء قطعة أرض وبناية في أكبر مدينة – مسجلة من قبل وخالية من أيٍّ منازعات على الملكية." والتكلفة تشتمل على مختلف المصروفات ومنها "الرسوم، وضريبة نقل الملكية، ورسوم الطوابع، وأي دفعات أخرى لازمة بالنسبة للملكية، والكاتب بالعدل، والهيئات العامة أو المحامين. يتم عرض التكلفة على أنها نسبة مئوية من قيمة الملكية، على افتراض ملكية قيمتها ٥٠ مرة دخل الفرد."

تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن قيمة الخطوات والوقت والتكلفة، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان مجموعة من ٢١ إجراء، ٩٥٦ يوم، و ٣٠,٤% و ١,٠ إجراء، ١,٠ يوم، و ٠,١% على التوالي. الدول التي تكون فيها القيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي فيها القيمة أكبر من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

١) عدد الإجراءات

٢) الوقت (أيام)

٣) التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدُّوَلي (عدة سنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١١) قاعدة بيانات الأعمال التجارية

د) تنفيذ العقود

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك العالمي للأعمال التجارية، وهو لقياس "فاعلية تنفيذ العقود من خلال متابعة تطور منازعات بيع البضاعة، وتسجيل الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة من لحظة قيام المدعي بتقديم الدعوى ولغاية السداد الفعلي." تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن قيمة الإجراءات والوقت والتكلفة، (Vmax) و (Vmin) تمثلان مجموعة من ٥٨,٠ إجراء، ١٤٥٩,٠ يوم، و ٢٢٧,٣% و ١٤,٠ إجراء، ١٠٩,٠ يوم و ٥,٥% على التوالي. الدول التي تكون فيها القيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدول التي فيها القيمة أعلى من (Vmin) تحصل على تصنيف صفر.

١) عدد الإجراءات
٢) الوقت (أيام)
٣) التكلفة (% من قيمة الدين)

المصدر: البنك الدُّوَلي (عدة سنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١١) قاعدة بيانات الأعمال التجارية

المنطقة ٣: الحصول على أموال قوية

أ) نمو الأموال

تم استخدام بيانات عرض الأموال (M1) لقياس معدل النمو في العرض على النقود. يقيس هذا العنصر النمو في عرض الأموال في السنوات الخمس الماضية ناقص النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الفعلي للسنوات العشر الماضية. تم استخلاص معدلات هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) متوسط النمو السنوي لعرض الأموال خلال السنوات الخمس الماضية كما هي معدلة لنمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. في حالة كان نمو الأموال يساوي النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي (أي: نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، عندها تحصل الدولة على نقطة ١٠. إذا كان نمو عرض المال أكبر من النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي، تحصل الدولة على أقل من ١٠. الدولة التي فيها القيمة أكبر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١٢)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ (على الشبكة)

ب) التغيير القياسي في التضخم

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم استخدام الصيغة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال

السنوات الخمس الماضية. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٢٥% على التوالي. في حالة عدم وجود تغيير في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما كان التغير أعلى في نسبة التضخم كلما حصلت الدولة على نقاط أقل. الدولة التي فيها تغير نموذجي أكبر من ٢٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١٢)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ (على الشبكة)، صندوق النقد الدُّوَلي (سبتمبر ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ، ٢٠١١، ٢٠١٢)، النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بنك فرنسا (٢٠١٢)، خدمات البُحوث الاقتصادية (٢٠١٢)

ج) التضخم: أحدث سنة

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم استخدام الصيغة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة: (Vmax - Vmin) / (Vmax - Vi) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال أحدث سنة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. وكلما كان التضخم أقل كلما حصلت الدولة على نقاط أعلى. الدولة التي فيها تغير نموذجي أكبر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١١)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)، صندوق النقد الدُّوَلي (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢)، النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بنك فرنسا (٢٠١٢)، خدمات البُحوث الاقتصادية (٢٠١٢)

د) حرية الحصول على حسابات بنكية بالعملة الأجنبية

هذا العنصر هو لقياس مدى السماح بحسابات بنكية بالعملة الأجنبية، محليًّا وخارجيًّا، ودونَ عوائق. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محليًّا وخارجيًّا دونَ أيِّ عوائق تحصل الدولة على ١٠ نقاط. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محليًّا ولكن ليس في الخارج، تحصل الدولة على ٥ نقاط.

المصدر: صندوق النقد الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، ترتيبات الصرف والقيود على الصرف.

المنطقة ٤: حرية التجارة على المستوى الدُّوَلي

أ) الضرائب على التجارة الدُّوَلية

١) الإيرادات من الضرائب على التجارة (% من قطاع التجارة)

هذا العنصر الفرعي هو لقياس الضريبة على التجارة الدُّوَلية كنسبة من الواردات والصادرات. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (- Vmax Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الإيرادات المشتقة من الضرائب على التجارة الدُّوَلية

كحصة من الواردات والصادرات. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ١٥% على التوالي. وكلما زادت الضرائب على التجارة الدُّوَلية كحصة من الصادرات والواردات، كلما قلت مرتبة التصنيف. الدولة التي فيها القيمة أكبر من ١٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: جوارتني ولوسون وهال (٢٠١٢)

٢) متوسط معدل التعريفة الجمركية

هذا العنصر الفرعي هو لقياس المعدلات غير المرجحة للتعريفة الجمركية، تم تحديد القياس من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) متوسط معدل التعريفة للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. التعريفة العالية تؤدي إلى تصنيف منخفض. الدولة التي فيها متوسط معدل التعريفة الجمركية أكثر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٢) مؤشرات التنمية في العالم، منظمة التجارة العالمية (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١١)، جوارتني ولوسون وهال (٢٠١٢)

٣) الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة

هذا العنصر الفرعي هو لقياس الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٢٥% على التوالي. الدول التي لديها اختلافات أكبر في معدلات التعريفة تحصل على مستويات أدنى في التصنيف. والدول التي لديها انحراف نموذجي أكثر من ٢٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: جوارتني وهال ولوسون (٢٠١٢)، منظمة التجارة العالمية (عدة سنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١١)

ب) أسعار الصرف في السوق السوداء

هذا العنصر هو لقياس الفرق بين السعر الرسمي للصرف وسعر السوق السوداء في الدولة. تم التوصل إلى تصنيف من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (- Vmax Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) أفضل سعر للصرف في السوق السوداء للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و٥٠% على التوالي. في حالة عدم وجود سوق سوداء للصرف تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما زاد الفرق بين هذا السعرين كلما انخفض التصنيف. الدول التي لديها قيمة أعلى من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البُحوث المالية (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠).

ج) قيودُ رأس المال

هذا العنصر هو لقياس القيود الموضوعة على المعاملات الرأسمالية، مع التركيز على دراسة ١٣ نوع مختلف من أنواع الرقابة الدُّوَلية على رأس المال بحسب ما هي واردة في تقرير صندوق النقد الدُّوَلي. وقد تم التوصل إلى تصنيف الدول من صفر إلى ١٠ من خلال حساب عدد أدوات الرقابة غير المفروضة كنسبة من إجمالي أدوات الرقابة، وبعدها تم ضربها بعشرة.

المصدر: صندوق النقد الدُّوَلي: (٢٠٠٤ – ٢٠١١)، التقرير السنوي لترتيبات الصرف والقيود على الصرف.

المنطقة ٥: تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

أ) قوانين سوق الائتمان

١) ملكية البنوك

يعتمد تصنيف هذا العنصر الفرعي على نسبة الودائع البنكية المحتفظ بها لدى بنوك ذوات ملكية خاصة. عندما تكون الودائع الخاصة بين ٩٥% إلى ١٠٠% تحصل الدولة على ١٠ نقاط. في حالة تراوح الودائع الخاصة بين ٧٥% و ٩٥% تحصل الدولة على ٨ نقاط. في حالة تراوح الودائع بين ٤٠% و ٧٥% تحصل الدولة على ٥ نقاط. وفي حالة كانت الودائع الخاصة تتراوح بين ١٠% و ٤٠% تحصل على نقطتين، وتحصل الدولة على تصنيف صفر في حالة كانت الودائع الخاصة أقل من ١٠% من إجمالي الودائع البنكية.

المصدر: بانكنوت (٢٠١١)، البنك المركزي لجزر القمر (٢٠١٢)، بنك جيبوتي المركزي (٢٠١١)، بنك موريتانيا المركزي (٢٠١٢)، مجموعة البنك الدُّوَلي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧)

٢) منافسةُ البنوكِ الأجنبيةِ

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين مختلفين: نسبة الأصول البنكية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية، وعدد طلبات تراخيص بنوك تجارية مرفوضة من مؤسسات أجنبية كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات الحصول على تراخيص بنوك تجارية من المؤسسات الأجنبية. في حالة قيام الدولة بالموافقة على جميع أو معظم طلبات البنوك الأجنبية، وإذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من موجودات القطاع البنكي، عندها تحصل الدولة على تصنيف أعلى بموجب الجدول التالي:

معدل رفض تراخيص بنوك أجنبية (رفض/طلبات)

		صفر %	صفر إلى ٤٩%	٥٠ إلى ١٠٠%
موجودات البنوك الأجنبية كحصة من إجمالي موجودات القطاع البنكي	٨٠ – ١٠٠%	١٠	٨	٥
	٤٠ – ٧٩%	٩	٧	٤
	صفر – ٣٩%	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدوَلي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧)

٣) التحكم بمعدلات الفائدة / معدلات سلبية حقيقية للفائدة

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين فرعيين: المعدل الفعلي للفائدة (أي: معدل فائدة الإقراض ناقص نسبة التضخم بحسب قياس مؤشر سعر المستهلك) والفرق بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع. في حالة كان المعدل الحقيقي للفائدة إيجابيًا ويتم تحديد معدلات الفائدة أساسًا من قبل السوق (أي أن معدل فائدة الإقراض لا يزيد لأكثر من ٨% من معدل فائدة الإيداع) تحصل الدولة على تصنيف ١٠. في حالة كانت المعدلات الفعلية سالبة إلى حد ما (أقل من ٥%)، وكان التفاوت كبيرًا بين معدلات الإيداع والإقراض ٨% أو أكثر، تحصل الدولة على ٨ نقاط. في حالة كان المعدل الفعلي لفائدة الإقراض سالبًا باستمرار بمبلغ مكون من عدد واحد، وكان الفرق بين فائدة الإقراض والإيداع بنسبة ١٦% أو أكثر، تحصل الدولة على ٦ نقاط. في حالة كانت معدلات فائدة الإقراض والإيداع مختلفة بنسبة ٤٢% أو أكثر، وكانت المعدلات الفعلية غالبًا سالبة بنسبة ١٠% أو أكثر، تحصل الدولة على ٤ نقاط. في حالة كانت المعدلات الفعلية للإقراض سالبة باستمرار بمبلغ مكون من عددين، وكان الاختلاف بين معدلات الإقراض والإيداع بنسبة ٣٢% أو أكثر، تحصل الدولة على تصنيف ٢. تحصل الدولة على تصنيف صفر في حالة كانت معدلات فائدة الإقراض والإيداع تختلف بنسبة ٣٦% أو أكثر، وكانت المعدلات الفعلية للإقراض سالبة باستمرار بقيمة مكونة من عددين أو تعرضت سوق الائتمان لنسبة عالية من التضخم أدت إلى استبعادها بالكامل تقريبًا.

المصدر: البنك العالمي (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١١)، وحدة المعلومات الاقتصادية (٢٠١٢).

٤) الحصول على الائتمان

يعتمد العنصران الفرعيان التاليان على مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان من البنك العالمي للأعمال التجارية.

أ) مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر الحقوق القانونية المدى الذي تسهل فيه قوانين الضمانات والإفلاس حماية حقوق المقترض والمقرض، وبالتالي تسهيل الإقراض. يشتمل المؤشر على ٧ نواحي ترتبط بالحقوق القانونية في قوانين الضمانات و ٣ نواحي ترتبط بقانون الإفلاس. تحصل الدولة على تصنيف ١ لكل ناحية من هذا المؤشر. تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠. والتصنيف العالي يشير إلى قوانين الضمانات والإفلاس هي مصممة جيدًا لزيادة الوصول إلى الائتمان.

ب) مؤشرُ معلوماتِ الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على مجال، وسهولة وجودة معلومات الائتمان المتوفرة من خلال السجلات العامة أو الخاصة. تحصل الدولة على تصنيف ١ لكل ناحية من النواحي الستة التي يشملها المؤشر. تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ٦، وتشير القيمة العالية إلى مدى زيادة توفر معلومات الائتمان من السجلات العامة أو الخاصة، لغرض تسهيل قرارات الائتمان. بعدها تم تحويل القيمة من صفر إلى ٦ إلى قياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

ب) قوانينُ سوق العمل

١) مؤشر الصَّرامة في التوظيف

أ) مؤشر صعوبة التوظيف

يستخدم مؤشر صعوبة التوظيف لقياس: (١) ما إذا كان بالإمكان استخدام عقود لأجل للقيام بمهام مؤقتة فقط، و (٢) أقصى فترة تراكمية للعقود لأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو للموظف لأول مرة بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة للعامل. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

ب) مؤشر صرامة ساعات العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٥ عناصر:

(١) هل توجد قيود على العمل الليلي؟

(٢) هل توجد قيود على عمل الإجازة الأسبوعية؟

(٣) هل أسبوع العمل يتكون من ٥,٥ يوم؟

(٤) هل بالإمكان تمديد أسبوع العمل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة العمل الإضافي) لمدة شهرين بالسنة؟

(٥) هل الإجازة السنوية المدفوعة الراتب تساوي ٢١ يوم عمل أو أقل. ولكل واحد من هذه الأسئلة يُشير الجواب كلا إلى زيادة صرامة القوانين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

ج) مؤشرُ صعوبةِ الفصلِ من العملِ

يحتوي هذا المؤشر على ٨ عناصر:

(١) هل يمنع اللجوء إلى الاستغناء عن الموظفين كأساس لفصل العمال؟

(٢) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر (وكالات حكومية مثلًا) في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد؟

(٣) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل؟

(٤) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد؟

(٥) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل؟

(٦) هل يلزم القانون صاحب العمل دراسة خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل الفصل بسبب الاستغناء عن الخدمة؟

(٧) هل تنطبق قوانين الأفضلية على حالة الاستغناء عن الخدمة؟

(٨) هل تنطبق قوانين الأفضلية على إعادة التعيين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

المصدر: البنك الدُّولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

٢) تكاليف التوظيف الإلزامية (نسبة مئوية من الراتب)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس التكلفة، عدا عن الراتب، لتوظيف موظف. ويشتمل على دفعات التأمينات الاجتماعية (بما فيها صناديق التقاعُد، والمرض، والأمومة والتأمين الصحي، وإصابات مكان العمل، وبدل العائلة والمساهمات الإلزامية الأخرى) وضريبة الرواتب. وكلما انخفضت تكاليف التوظيف كلما ارتفع التصنيف. تصنيف هذا العنصر يساوي: (Vmax - Vi) / (- Vmax

(Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل تكاليف توظيف الموظف، عدا عن الراتب. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ٥٥,٢% و ٠,٠% على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

٣) تكاليف الفصل من العمل (الأجرة بالأسبوع)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس "تكلفة متطلبات الإخطار المسبق، ودفعات الفصل من العمل والغرامات الناتجة عن إنهاء خدمة عامل مستغنى عنه، ويشار إليها بالأجرة الأسبوعية." تصنيف هذا العنصر يساوي: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل فصل الموظف من العمل. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ٣٥٩,٧ أسبوع و٠,٠ أسبوع على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

٤) التَّجنيدُ

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس فترة التجنيد الإلزامي. الدول التي لا توجد فيها قوانين التجنيد الإلزامي تحصل على ١٠ نقاط. في حالة فترة التجنيد الإلزامي لمدة ستة شهور أو أقل، تحصل الدولة على ٥ نقاط. في حالة كانت فترة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ شهور، لكن لا تزيد لأكثر من ١٨ شهر، تحصل الدولة على تصنيف ٣، في حالة كانت الفترة أكثر من سنة لكنها لا تزيد لأكثر من ١٨ شهر تحصل الدولة على تصنيف ١، والدولة التي فيها تزيد الفترة لأكثر من ١٨ شهر تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: اتحاد منع استخدام الصغار في الحرب (٢٠٠٨) المعهد الدُّوَلي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)

ج) قوانينُ الأعمالِ التجاريةِ

١) تأسيسُ شركةٍ

يستخدم هذا المؤشر الفرعي لقياس مدى سهولة المباشرة بالعمل التجاري من خلال مراجعة عدد الإجراءات، والوقت اللازم لتنفيذ هذه الإجراءات، وتكلفة تأسيس عمل تجاري ومن ضمنها الرسوم، ومتطلبات الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس شركة بصورة رسمية. تصنيف هذا العنصر

يساوي: (Vmax - Vmin) / (Vmax - Vi) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل الإجراءات، والوقت، والتكلفة، وقيمة الحد الأدنى لرأس المال. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ١٩,٠ إجراء، ٢٠٣,٠ أيام، ٨٣٥,٤%، و ٥,١١١,٩%، و ٢,٠ إجراء، ٢,٠ يوم، ٠,٠%، ٠,٠% على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

أ) عدد الإجراءات

ب) الفترة (أيام)

ج) التكلفة (نسبة % من دخل الفرد)

د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة % من دخل الفرد)

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

٢) إغلاقُ عملٍ تجاريٍّ

يستخدم هذا المؤشر الفرعي لقياس مدى صعوبة إغلاق شركة تجارية. ويقوم هذا المؤشر بقياس وقت وتكلفة إغلاق الشركة بالإضافة إلى معدل التحصيل (سنت للدولار). معدل الوقت والتكلفة يساوي: (Vmax - Vmin) / (Vmax - Vi) مضروبًا بعشرة. بالنسبة لمعدل التحصيل، تم استعمال الصيغة التالية: (Vmax - Vmin) / (Vi - Vmax) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل الوقت والتكلفة ومعدل التحصيل. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) ١٠,٠ سنة، ٧٦,٠%، ٩٢,٦% و ٠,٤ سنة، ١,٠%، ٠,٠% على التوالي.

أ) الفترة (سنوات)

ب) التكلفة (نسبة % من العقار)

ج) معدل التحصيل (سنت بالدولار)

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١١)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية www.doingbusiness.org

المراجع

آيال، ه.ب، و ك. جورجيوس (١٩٩٨). عناصر الحرية والنمو الاقتصادي: دراسة ميدانية. مجلة تطوير المناطق ٣٢ (ربيع) ٣٢٧ – ٣٨.

الإسماعيلي، سالم بن ناصر، آملا كارابجوفيك، وفريد ماكماهون (٢٠٠٥). الحرية الاقتصادية في العالم العربي. في أوجوستو لوبيز- كلاروس وكلاوس شواب، تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥ (منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥): ١٢٩-٤١.

المؤسسة العربية المصرفية (٢٠٠٦) ب ش –أ ب ج العامة.
http://www.arabbanking.com

بنغوا، م، و ب. سانشيز رويلز (٢٠٠٣). الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية والنمو الاقتصادي: أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٥٢٩-٤٥.

بيرغرين، نيكلاس (٢٠٠٣). فوائد الحرية الاقتصادية : استبيان. المراجعة المستقلة ٨،٢ (خريف): ١٩٣-٢١١.

بلبل، أ، وأيتن م. فضل الدين (٢٠٠٦). تدفقات رأس المال الخارجي والداخلي في الدول العربية، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٨، ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧-٩٣.

كارلسون، ف.، و س. لندستورم (٢٠٠٢). الحرية والنمو الاقتصادي: تحليل الآثار. اختيار الجمهور ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر): ٣٣٥ – ٤٤.

داوسون، ج،و. (١٩٩٨). المؤسسات والاستثمار والنمو: الجديد عبر الدولة وإثبات لوحة البيانات. التحقيق الاقتصادي ٣٦ (أكتوبر): ٦٠٣ – ١٩.

داوسون،ج، و. (٢٠٠٣). العلاقة السببية بين الحرية والنمو. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٤٧٩ – ٩٥.

دي هان، ج، و ستورم (٢٠٠٠). العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٦: ٢١٥-٤١.

دي هان، وجاكوب وسايرمان (١٩٩٨). مزيد من الأدلة على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. اختيار الجمهور ٩٥: ٣٦٣ – ٨٠.

الحرية والنمو الاقتصادي: هل تحدث المواصفات فرقا؟ المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ٢٢، ١: ٦٠-٨١.

درزنايك هانوز، مارغريتا، شريف الديواني ش، وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧. المنتدى الاقتصادي العالمي.

إيستون، س، ت، و م، أ. والكر (١٩٩٧). الدخل والنمو والحرية الاقتصادية . المراجعة الاقتصادية الأمريكية ٨٧، ٢ (مايو): ٣٢٨ – ٣٢.

قاعدة بيانات إيكونستايت (٢٠٠٥) طلب البيانات.
http://www.econstats.com/home.htm

اعتبارا من سبتمبر ٢٠٠٥

عيد فلورنسا (غير مؤرخ). البادرة المالية لخلق فرص العمل في العالم العربي: عناصر الاستراتيجية. منا – أسيد برنامج الاستثمار.
www.oecd.org/dataoecd/37/47/36086917.pdf/

النجار، دينا (٢٠٠٦). تقرير البنك العالمي (سبتمبر). البنك العالمي. إدارة معلومات

الطاقة (إبريل ٢٠٠٩). النفط العالمي الخام والوقود السائل.

/http://www.eia.doe.gov

بيت الاستثمار العالمي(فبراير ٢٠٠٩). التوقعات الاقتصادية والاستراتيجية في مصر.
http://www.globalinv.net/research/Egypt-Economic-022009.pdf

جريسوولد، د، ت. (٢٠٠٤). استبدال الاستبداد بالحرية. كيفية افتتاح الأسواق التجارية من أجل الديمقراطية. تحليل السياسات التجارية ٢٦ (يناير).

http://www.freetheworld.com/papers/Griswold.pdf

جوارتني، جايمس، وروبرت لاوسون، والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ – ١٩٩٥. معهد فريزر.

جوارتني، و جايمس، وروبرت لاوسون، (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. معهد فريزر.<http://www.freetheworld.com> >.

جوارتني، وجايمس، وروبرت لاوسون، مع إريك جارتزك (٢٠٠٥). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٥. معهد فريزر.

http://www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس، وروبرت لاوسون، مع ويليام إيسترلي (٢٠٠٦). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٦. معهد فريزر.

http://www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس، وروبرت لاوسون، مع رسل، س. وسوبيل بيتر ت. ليسون (٢٠٠٧). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٧. معهد فريزر.

<http://www.freetheworld.com>

جوارتني، وجايمس، وروبرت لاوسون، مع ست نورتون (٢٠٠٨). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٨. معهد فريزر.

www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس، وروبرت لاوسون (٢٠٠٩). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٩. معهد فريزر.

www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس د، وجوشوا س، وروبرت لاوسون (٢٠١٠). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٠. معهد فريزر.

www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس د، وروبرت لاوسون، وجوشوا س. هال (٢٠١١). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١١. معهد فريزر.

www.freetheworld.com

جوارتني، وجايمس د، وروبرت لاوسون، وجوشوا س. هال (٢٠١٢). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٢. معهد فريزر.

www.freetheworld.com

هيرتوج، ستيفن (٢٠٠٧). التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج والدول العربية: النموذج الجديد. سياسة الشرق الأوسط ١٤، ١: ٥٢ – ٦٨.

هاوراني، ألبرت (١٩٩٢). تاريخ الشعب العربي. وارنر برثورس.

البحث العالمي للبنك البريطاني (أبريل ٢٠٠٩). الثقل الأسفل: التوقعات الاقتصادية للخليج العربي. .<http://www.research.hsbc.com>

الخدمات المالية الدولية في لندن (مارس ٢٠٠٩). صناديق الثروة السيادية.
<http://www.ifsl.org.uk/output/ReportItem.aspx?NewsID=20>.

انتصار، فاخر (يوليو ٢٠٠٩). لقطات من الأزمة الاقتصادية . النسرة العربية الإصلاحية ٧ و ٦.

لوبيز-كلاروس، أوجوستو، وكلاوس شواب، وآخرين. (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥. المنتدى الاقتصادي العالمي.

مورجان ستانلي (٢٠٠٧). صناديق الثروة السيادية. مورغان ستانلي.

نولاند، ماركوس، وهاورد باك (٢٠٠٧). الاقتصاد العربي في ظل العالم المتغير، ٢٠٠٧. معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

روي، ماهيرا (٢٠٠٥). منطقة التجارة الحرة تلغي الضرائب الجمركية على التجارة العربية الداخلية. مراجعة الضرائب الدولية.

www.internationaltaxreview.com/default.asp?Page=10&PUBID=35&ISS=14050&SID=494287>

مصادر البيانات

مفوض التجارة الكندية، سوريا (٢٠١٠). التواصل الشخصي عبر البريد الالكتروني من دولي داروس إلى ميغيل سرفانتس، يوليو ٢٦، ٢٠١٠.

بيانات (٢٠١١). (معلومات عن الصناعة المصرفية العالمية).
www.Bankscope.bvdep.com (الاشتراك مطلوب).

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١٠). التقرير السنوي. <
http://www.banquecomores. km/pdf/Rapport_annuel_2010.pdf
يوليو ٢٥، ٢٠١٢.

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١٠). هيكل الجهاز المصرفي في جزر القمر.
http://www.banquecomores. km/pdf/Rapport_annuel_2010.pdf
يوليو ٢٥، ٢٠١٢.

البنك المركزي في جيبوتي (٢٠١٢). الإشراف على المؤسسات
www.banque-centrale.dj . يوليو ٢٥، ٢٠١١.

البنك المركزي في موريتانيا (٢٠١٢). هيكل الجهاز المصرفي.
http://www.bcm.mr/pages/accueil.aspx
يوليو ٢٥، ٢٠١١.

بنك فرنسا (٢٠١٢). منطقة فرنسا، بيانات المنطقة الحرة بفرنسا والمنطقة الحر في جزر القمر.
www.banque-france.fr/fr/eurosys/telechar/zonefr/
cemac_et_comores/comores.xls ،

شامباجن – اردين اكسبورت (٢٠١٢). موريتانيا. <www.champagne-ardenneexport. com/fr/fiches-pays/mauritanie/environnement-des-affaires> اعتبارا من يوليو ١١، ٢٠١٢.

التحالف لإيقاف استخدام تجنيد الأطفال (٢٠٠٨). التقرير العالمي ٢٠٠٨.

اعتبارا من أغسطس ١٥، ٢٠١١
www.childsoldiersglobalreport.org/files/country_pdfs/FINAL_2008_Global_Report. pdf

جزر القمر، المديرية العامة للاستحقاقات (٢٠٠٥). قانون الضرائب العامة (٢٤ ديسمبر ١٩٨٥). تتضمن ملاحق تتعلق بالقوانين والأنظمة بعد ١٩٨٥.

http://comoros.eregulations.org/media/code%20des%20impots%2epdf

اعتبارا من يوليو ١١، ٢٠١٢.

داهلان، زاليهاتا (٢٠٠٣). دليل جزر القمر الاقتصادي. **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.**، اعتبارا من يوليو ١١، ٢٠١٢.

ديلويت، (٢٠٠٧). الاستثمار في افريقيا والصومال، دراسة محلية.

ديوليت (٢٠٠٩ – ٢٠١١). دليل الضرائب والأعمال الدولية.

عتبارا من ٨ أغسطس ، ٢٠١١
www.deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-tax-andbusiness- guides/all-jurisdictions/index.htm

جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١). كود جينرال دي انبوت. **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.**. اعتبارا من ١١ يوليو، ٢٠١٢.

خدمات البحوث الاقتصادية ، (٢٠١١). مجموعة البيانات الاقتصادية الدولية.

www.ers.usda.gov/data/macroeconomics. اعتبارا من أغسطس ١٩، ٢٠١١.

وحدة المعلومات الاقتصادية (٢٠١٢). طلب البيانات.

<http://www.economistgroup. com>.

إرنست ويونغ(٢٠٠٣). إرنست ويونغ في الشرق الأوسط. جمعت ونشرت عن طريق مكاتب إرنست ويونغ في المنطقة.

إرنست ويونغ (٢٠١٠). قانون ضرائب الدخل الليبي ٢٠١٠/٧. صدر بتاريخ يناير ٢٨، ٢٠١٠.

جوارتني، جايمس د، وروبيرت لاوسون، وجوشوا س. هال (٢٠١٢). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١١. معهد فريزر. .<www. freetheworld.com>

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٦-٢٠١١). ملفات الرسوم الجمركية العالمية.

www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf

اعتبارا من يوليو ١٨، ٢٠١٢.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧). التوازن العسكري ٢٠٠٧. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨). التوازن العسكري ٢٠٠٨. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٩). التوازن العسكري ٢٠٠٩. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٠). التوازن العسكري ٢٠١٠. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠١١). التوازن العسكري ٢٠١١. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦أ). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨أ). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨، أغسطس ٢٨). اتحاد صندوق النقد لدول مجلس التعاون الخليجي – اختيار نظام سعر الصرف. أعدها قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩أ). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠أ). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠١١أ). التقرير السنوي للاستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠١١ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٢ب). الاستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

البحث النقدي

البحث النقدي (٢٠٠٣). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٠٦/٢٠٠٥). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٠٧/٢٠٠٦). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٠٨/٢٠٠٧). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٠٩/٢٠٠٨). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٢٠٠٩). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البحث النقدي (٢٠١٠). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣). استبيان البنك العالمي حول القوانين والرقابة البنكية.

<http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_ bank_regulation_database.htm>.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٧). استبيان البنك العالمي حول القوانين والرقابة البنكية.

http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:6421 4943~theSitePK:469382,00. html#Survey_III، اعتبارا من يوليو ٢٤، ٢٠٠٧.

البنك الدولي (٢٠٠٥-٢٠١٢). مؤشرات التطوير العالمية (طبعات ٢٠٠٥ – ٢٠١٢). البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير والبنك العالمي.

البنك الدولي (٢٠١٢). مؤشرات التطوير العالمية ٢٠١٠. البنك العالمي.

<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٤-٢٠١١). قواعد بيانات إنشاء المشاريع. www.doingbusiness.org. اعتبارا من يوليو ١٨، ٢٠١٢.

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٢